الأمم المتحدة

A/55/PV.14

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **١٤**
الخميس، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/55/345/Add.4)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه منذ إصدار الوثائق A/55/345 والإضافات من ١ إلى ٣، قامت غرينادا وغينيا بتسديد المبالغ اللازمة لخفض متأخراتهما إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستدرج هذه المعلومات في الوثيقة A/55/345/Add.4، التي ستصدر في وقت لاحق.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد سليم الحص رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية اللبنانية.

السيد الحص (لبنان) (تكلم بالعربية): يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإنني على ثقة تامة، بأنه بفضل خبرتكم الواسعة وجهودكم الحثيثة سنحقق أفضل النتائج في دورتنا هذه.

كما أشكر سلفكم معالي وزير خارجية ناميبيا السيد ثيو – بن غوريراب على إدارته الحكيمة والناجحة لأعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، لما بذله وما يبذله من جهد من أجل الحفاظ على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، أملا في تعزيز فرص السلام والاستقرار في العالم.

لسنة خلت، ومع بداية قرن جديد، تطلعت شعوبنا ودولنا ولا تزال إلى الأمم المتحدة، عبر مندوبيها من على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-64206
0064206

هذا المنبر، إلى رؤية ومفاهيم جديدة، يحدوها الأمل بمنظومة أممية متجددة يندرج في إطارها نظام عالمي جديد، جوهره، ولحمته التعاون والتواصل بين الدول بمنأى عن سلبيات موازين القوى الجديدة، لتعزيز فرص استتباب الأمن والسلام الدوليين في بقاع متفرقة من عالم اليوم، ولمواجهة تكاليف التنمية التي هي حق لكل إنسان أينما وجد، وهذا لن يتم إلا بتفعيل الدور المركزي للأمم المتحدة، بأجهزتها الرئيسية وعلى الأخص مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لوضع حد للمخاطر التي تحدق بالبشرية جمعاء، وتهدد سلمها وأمنها الاجتماعي والاقتصادي.

ويسرني أن أشير هنا في إطار التفاعل الحضاري إلى أن لبنان سيستضيف أواخر العام القادم قمة دول الفرانكوفونية التي ستنعقد تحت شعار حوار الثقافات الذي يجسده لبنان خير تجسيد من حيث تنوع مجتمعه وعيشه المشترك وانفتاحه على العالم.

إن الأمم المتحدة هي باعتراف الجميع ضرورة عالمية على الرغم من قصورها في حل الكثير من النزاعات منذ نشوئها، تارة بتراخيها عن تطبيق قراراتها، وأحيانا كثيرة بتجاهلها ازدواجية المعايير بفعل تأثرها بموازين القوى الدولية، إلا أنها تبقى بأجهزتها ونشاطاتها المتعددة الجوانب على المستوى الدولي، إنجازا وتراثا إنسانيا ضخما، يتوجب إغناؤه بتضافر إرادات الدول الأعضاء، لدفع العالم نحو التصالح في إطار التوازن بين مصالح الدول مجتمعة، كبيرها وصغيرها، استنادا إلى مبادئ العدل والمساواة والتضامن التي أقرتها شرعة الأمم المتحدة، خاصة في هذه المرحلة المقلقة من تاريخ البشرية التي تشهد استفحالا للفقر والعوز والمرض في مناطق واسعة من العالم، في الوقت الذي تنعم فيه مناطق أخرى بترف اقتصادي واجتماعي قلّ مثيله في التاريخ.

من هنا نرى ضرورة استنهاض دور البرامج والأجهزة والمنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التي حققت وتحقق يوميا إنجازات مفيدة، تعكس روح التضامن بين الدول. هذا التضامن الذي يجب أن يؤسس لنظام إنساني عالمي جديد يحمي الإنسان ويحترم حقوقه بكل أبعادها. وفي هذا السياق، نحن نثمن الخطوات التي تتخذ لإعادة هيكلة بعض الأجهزة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، التي أدخلت في منهجية عملها، التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص والدول والهيئات المانحة.

في الثلث الأخير من شهر أيار/مايو الماضي، شهد لبنان والأمم المتحدة حدثا تاريخيا، استعاد بلدي بموجبه معظم الأجزاء المحتلة من أراضيه في الجنوب والبقاع الغربي، إذ اضطرت إسرائيل بفعل مقاومة وصمود الشعب اللبناني بكل فئاته، وبتأييد من المجتمع الدولي، أن تنسحب من هذه الأجزاء، بعد احتلال ظالم دام أكثر من اثنين وعشرين عاما، مخلفة وراءها خرابا وتدميرا في البنية التحتية والممتلكات الخاصة والبيئة، فضلا عن تخلف وجمود في قطاعات الإنتاج المحلية.

وقد دفع لبنان ثمنا باهظا لتحرير أرضه، بما في ذلك الآلاف من الشهداء والجرحى والمعاقين، ولم تقتصر الأضرار المادية والبشرية على مناطق الاحتلال، بل إن اعتداءات إسرائيل المتكررة، على مدى ثلاثين عاما، طالت كل المناطق اللبنانية، ناشرة الذعر بين السكان، والدمار في المنشآت المدنية والحيوية، ومسددة أشد الضربات في قطاعاته الاقتصادية والخدماتية.

جاء انسحاب إسرائيل بعد أن استمرت على مدى الاثنتين والعشرين سنة الماضية في رفض تطبيق القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) اللذين طالباها بالانسحاب

الفوري وغير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربي حتى الحدود المعترف بها دوليا، وفي إطار الاحترام الدقيق لاستقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه.

وقد أتيحت الفرصة لقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لأول مرة منذ عام ١٩٧٨، للقيام بالمهمة التي انتدبت إليها بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، واستوجب ذلك تحديد خط الانسحاب من قبل الأمم المتحدة، وهو مع الأسف لا يتوافق في ثلاث نقاط منه مع الحدود المرسّمة عام ١٩٢٣ بين فلسطين ولبنان في ظل الانتدابين الفرنسي والبريطاني والمعترف بها دوليا. كما يترك هذا الخط مزارع شبعا خارج إطار منطقة عمليات القوات الدولية العاملة في الجنوب اللبناني. وقد تعاون لبنان مع الأمم المتحدة بجدية لتوفير شروط تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بالرغم من ممارسات إسرائيل وخروقاتها المتكررة لخط الانسحاب، حيث أعاقت لعدة أسابيع انتشار القوة الدولية، فقد تمكنت هذه القوات من الانتشار بمواكبة القوات المسلحة اللبنانية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى واقع لبنان الحضاري الذي تعاطى شعبه بحكمة وتسامح مع الأوضاع المستجدة بعد انتصار لبنان في مقاومته للاحتلال وانسحاب القوات الإسرائيلية، فلم تحصل فتنة ولا حتى انتقامات خلافا للتوقعات، مما أثار تقدير وإعجاب المجتمع الدولي.

وأود بهذه المناسبة أن أشيد بمساعي الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان ومعاونيه وبضباط وجنود ''اليونيفيل''، للجهود الدؤوبة والمكثفة التي بذلوها ويبذلونها للقيام بمهمتهم النبيلة إنفاذا لقرارات الشرعية الدولية.

وفي هذا السياق أود أن أؤكد على أهمية النقاط التالية: أولا، إن لبنان متمسك بحدوده المعترف بها دوليا والمرسمة بموجب خرائط تموز/يوليه – ''نيوكومب'' عام ١٩٢٣، والمثبتة بموجب اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية عام ١٩٤٩. ثانيا، إن لبنان يؤكد تحفظه على ثلاث نقاط من خط الانسحاب الأزرق الذي حددته الأمم المتحدة وهذا التحفظ وارد في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن والمؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ثالثا، إن لبنان متمسك بحقه في السيادة على مزارع شبعا وسيادته عليها. رابعا، إن لبنان متمسك بسلطته وسيادته على المواقع التي وضعتها الأمم المتحدة داخل خط ''الأونـدوف'' في جبل الشيخ. خامسا، إن لبنان يطالب بالإفراج الفوري عن الأسرى اللبنانيين المحتجزين كرهائن في السجون الإسرائيلية خلافا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والبروتوكولات ذات الصلة ولاتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، ويعتبر الإفراج عنهم استكمالا للانسحاب الإسرائيلي من لبنان وبالتالي لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). سادسا، إن تحرر الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي يبقى خطوة ناقصة ما لم تكتمل بإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان وعودتهم إلى ديارهم وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

إن الأضرار البشرية والمادية والاقتصادية التي ألحقتها إسرائيل بلبنان نتيجة اعتداءاتها واحتلالها، تستلزم التعويض من جانبها بموجب القوانين والأعراف الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفي هذا السياق نستذكر قرار مجلس الأمن ٢٦٢ (١٩٦٨) الذي أقر بحق لبنان في التعويض عن الأضرار البالغة التي نتجت عن اعتداء إسرائيل على مطار بيروت الدولي في نهاية عام ١٩٦٨، والذي أدى إلى تدمير ثلاث عشرة طائرة مدنية لبنانية.

إن في نفوس اللبنانيين اقتناعا عميقا بأن من حقهم أن يحصلوا من إسرائيل على تعويضات عادلة عن الخسائر والأضرار الفادحة التي تكبدوها بسبب اعتداءاتها والاحتلال الطويل الذي مارسته ضد لبنان بتحد صارخ لإرادة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٨.

وعلى هذا الأساس سيقوم لبنان بمراجعة محكمة العدل الدولية باعتبارها المرجع الدولي الصالح للنظر في مطالبه، ويأمل أن تقر له هذه المحكمة بالتعويضات المناسبة، وهو يناشد المجتمع الدولي مساندة هذه المطالب المحقة والعادلة.

إن قضية إعمار الأراضي اللبنانية المحررة وتأهيلها تشكل أولوية أساسية في اهتمامات لبنان وتحظى بتعاطف دولي ملموس، وفي هذا السياق أشير إلى الاجتماع التمهيدي للدول المانحة، الذي عقد في بيروت في السابع والعشرين من تموز/يوليه الماضي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبدعم من الأمين العام السيد كوفي عنان ومساندة البنك الدولي، والذي شارك فيه ممثلون عن أربعين دولة ومؤسسات مالية دولية، بهدف توفير مساعدات مالية ملحة تعيد الحياة الطبيعية إلى الأراضي المحررة.

وقد اقترن هذا الاجتماع التمهيدي بمداولات واعدة نأمل أن نرى حصيلتها في المؤتمر الذي سيعقد على مستوى الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر القادم.

إن اللبنانيين يشعرون بأن المجتمع الدولي، لم يبذل جهودا كافية لإلزام إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، القاضي بإنهاء احتلالها منذ وقت طويل، وهذا التأخير جعل لبنان بكامله يتحمل نتائج الاحتلال الوخيمة، فتدهورت الموارد، وأصيب الاقتصاد بالضعف، وتحمل السكان آلاما شديدة. وإنني أناشد من هنا، الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية وأجهزة الأمم المتحدة المختصة لتقديم مساعدات كافية لإعادة الإعمار والتأهيل في جنوب لبنان كبادرة تضامن عملية من القادرين باسم المجتمع الدولي.

وفي الوقت الذي لاحت فيه آفاق جدية لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، إثر جولات التفاوض التي جرت خلال الأشهر الماضية، كانت النتائج محبطة، وعادت مسيرة المفاوضات السلمية تتعثر من جديد على جميع المسارات، بفعل تغليب حكام إسرائيل منطق اللاءات على مبادئ الحق والعدل رغم الإنجازات التفاوضية التي تحققت والتي لامست الحل المنشود خاصة على المسار السوري.

إن مستلزمات السلام لا تتلاءم مع لاءات إسرائيل، التي تتعارض مع قرارات الشرعية الدولية التي أقرت باستعادة سوريا لكامل الجولان حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتمكين الشعب الفلسطيني من استرجاع حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس وحق العودة إلى دياره في فلسطين.

إن تحرر معظم الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، لن يؤثر في التزام لبنان بمسيرة التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وهو متمسك بتلازم المسارين اللبناني والسوري ويرى أن فرصة السلام العادل والشامل ما زالت سانحة إذا التزمت إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية وبمرجعية مؤتمر مدريد ويرى أن تفريط إسرائيل بما تم التوصل إليه في مفاوضاتها مع الأطراف العربية، بفعل التنافر في المصالح المحلية للمجموعات السياسية الإسرائيلية المختلفة، من شأنه أن يعيق مسيرة التسوية في المنطقة وأن يسيء إلى رحلة السلام التي طال أمدها. ويدعو لبنان في هذه المناسبة راعيي عملية السلام الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فضلا عن الاتحاد الأوروبي، إلى تجديد مساعيهما واستعادة المبادرة من أجل استئناف المسيرة السلمية من حيث انتهت عام ١٩٩٦.

ولا يسع لبنان إلا أن يؤكد، مرة أخرى، من على هذا المنبر الدولي، أن التوصل إلى التسوية السلمية يستلزم تمكين اللاجئين الفلسطينيين، خاصة أولئك الذين استضافهم لبنان على أرضه، من العودة إلى أراضيهم وديارهم، إذ أن

تجاهل مشكلتهم أو محاولة توطينهم في لبنان، سيزيد من عوامل التوتر والانفجار في المنطقة مما يهدد فرص التوصل إلى سلام عادل ودائم.

رغم مرور أكثر من عشر سنوات على الاجتياح العراقي للكويت، ما زالت قضية الإفراج عن المعتقلين والأسرى الكويتيين بدون حل. فلبنان الذي أدان هذا الاجتياح ما زال يرى في إطلاق سراح الأسرى خطوة هامة نحو انفراج العلاقات مع العراق، بالإضافة إلى إجراءات أخرى مطلوبة من العراق، ولبنان يدعو إلى رفع الحصار والمعاناة عن الشعب العراقي الشقيق وإتاحة الفرصة لاستعادة أمنه واستقراره وازدهاره.

كما يرى لبنان في الأجواء المريحة التي تخيم على العلاقات بين إيران ودول الخليج، حافزا لحل الخلاف على الجزر الثلاث بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية في إطار حسن الجوار والمصالح المشتركة حسب ما توافقت عليه جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد انعقدت قمة الأمم المتحدة للألفية الثالثة في تظاهرة عالمية استهدفت تعزيز مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على استنباط الحلول لمشاكل الدول والشعوب في إطار منظومة دولية تتناغم مع تطلعات الألفية الجديدة بكل تحدياتها، في الزمان والمكان. وتبين من مداولات القمة أن الإنسان بات هو القضية في محاولات السعي لرؤية عالمية تتنوع في التفاصيل، وتلتقي في الجوهر.

إن لبنان يرى في بيان القمة، مبادئ خلاقة وأفكارا يجدر وضعها موضع التنفيذ في إطار خطة عالمية ترفد مسار الأمم المتحدة بعناصر التجدد في المقاصد وأساليب العمل، كما أن لبنان يشارك القمة في أن التحدي الأساسي الذي تواجهه اليوم، هو ضمان جعل العولمة تعمل لصالح جميع شعوب العالم، والتوجه الصحيح هو في تضامن الجميع لأنسنة من أجل إضفاء الطابع الإنساني على ظواهرها ونتائجها، وفق ضوابط تأخذ بعين الاعتبار ثقافات الشعوب المتنوعة وتقاليدها واحتياجاتها الحقيقية، على أن توزع تكاليف العولمة وفوائدها بشكل منصف وعادل.

كما يرى لبنان أيضا في حماية البيئة المشتركة تحديا من نوع آخر، يستوجب وضع استراتيجيات مدروسة لإدارة المياه ومكافحة التصحر، واحترام مقومات الطبيعة لحفظها ومكافحة تلوثها، وفق أخلاقيات جديدة.

إن لبنان الذي حباه الله طبيعة جميلة وموقعا جغرافيا مثاليا، والذي أصابه دمار بيئي كبير، يولي اهتماما متزايدا لشؤون البيئة في إطار سن قوانين متطورة للحفاظ عليها على ضوء مقررات المؤتمرات الدولية ذات الصلة ويطالب المجموعة الدولية بالمساهمة في هذا المجال.

إن التنمية باتت هاجسا للشعوب النامية والأقل نموا ولا بد من ربطها بنظام تجاري عالمي منفتح وعادل، وبعمل مؤسسي يؤمن تسيير الاستثمارات والتدفقات المالية ونقل التكنولوجيا، فضلا عن ضرورة إيجاد آلية دولية في إطار الأمم المتحدة تعنى بمديونية البلدان النامية.

وفي هذا السياق، يرى لبنان أن هناك ترابطا موضوعيا بين استتباب الأمن والسلم دوليا وإقليميا وبين عملية التنمية وبناء السلام. فبؤر النزاعات المسلحة والأزمات المستعصية في بعض مناطق أفريقيا والبلقان والشرق الأوسط تحول دون الانخراط في عمليات إنمائية متكاملة، فهذه المعادلة تستوجب تكريس المزيد من اهتمام المنظمة الدولية للقضاء على بؤر النزاع والأزمات، عن طريق تفعيل جهازين رئيسيين وإصلاحهما، هما مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ختاما، إن لبنان هو عضو مؤسس لمنظمة الأمم المتحدة، أسهم في صياغة شرعة حقوق الإنسان، وهو اليوم يتطلع إلى دور متميز في محيطه الإقليمي والدولي، ويتحفز لإعادة بناء وتأهيل مؤسساته المدنية والحيوية، وقطاعاته الإنتاجية، بعد تحرير أرضه من الاحتلال الإسرائيلي، ويود أن يرى سلاما عادلا وشاملا في الشرق الأوسط، يعيد له استقراره ويفعل مساهمته في إعادة بناء بيئة حضارية متجددة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ثوربيورن جاغلاند، وزير خارجية النرويج.

السيد جاغلاند (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئكم، يا سيادة الرئيس، على توليكم منصبكم الهام. وأود أن أرحب كذلك بتوفالو بوصفها عضوا جديدا في الأمم المتحدة.

تلتزم النرويج بوجود أمم متحدة قوية وفعالة. ونحن نتبع منذ عقود سياسة تترجم التزامنا بالأمم المتحدة إلى إسهام كبير في مختلف أنشطة منظومة الأمم المتحدة. ولهذا فقد خدم حوالي ٦٠ ٠٠٠ نرويجي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولهذا تسهم النرويج اليوم بموظفين عسكريين ومدنيين يبلغ عددهم ١ ٥٠٠ فرد في الأمم المتحدة وفي عمليات حفظ السلام المنوطة بها في مختلف أنحاء العالم. ولهذا ندعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إرساء السلام وتحقيق الوفاق في الشرق الأوسط، وكولومبيا، وقبرص، والسودان. ولهذا فإن بلدا صغيرا نسبيا، يقطنه ٤,٥ ملايين نسمة، من أكبر المانحين للمساهمات الطوعية في البرامج الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية للأمم المتحدة. وهذا العام، تقدم النرويج ١,٣ بليون دولار من أجل التعاون الإنمائي. وتنوي حكومة بلادي أن تزيد هذا المبلغ زيادة كبيرة خلال السنوات القليلة القادمة. وسيوجه جزء كبير من هذا المبلغ من خلال منظومة الأمم المتحدة.

وفي الدورة الأولى للجمعية العامة في القرن الحادي والعشرين، وبعد جمعية الألفية الناجحة في الأسبوع الماضي، حان الوقت للنظر في القرارات التي اتخذناها والعمل على تنفيذها. وهذا ما تعطيه النرويج الأولوية مستقبلا.

سنهتم بالأسباب الجذرية لنشوب الصراعات ونضع في صدر جدول أعمالنا مكافحة الفقر، والتخلف، وتدني البيئة.

والتمويل من أجل التنمية أمر هام. والنرويج بلغت هدف الـ ٠,٧ في المائة قبل أكثر من ٢٠ عاما. ونخصص الآن ٠,٩ في المائة من إجمالي ناتجنا القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وقد تعهدت حكومة بلادي بأن تصل إلى ١ في المائة بالكامل.

وسنزيد دعمنا من خلال وكالات التنمية المتعددة الأطراف، بما في ذلك دعمنا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وسنظل نحض على اتخاذ نهج أكثر شمولا لبناء السلام. ولا يمكن النظر إلى منع الصراعات، أو الإغاثة الإنسانية، أو تحقيق التنمية الطويلة الأمد على أنها مهام منفصلة. بل لا بد أن تكون جزءا من استراتيجية متكاملة ومتماسكة للأمن البشري.

وسنواصل مكافحة الملاريا، والسل، وغيرهما من الأمراض. إن الملاريا وحدها تزهق روحين كل دقيقة من كل يوم من كل سنة، وغالبا ما تكون من أرواح الأطفال أو الحوامل. وسنزيد إسهامنا في تطعيم الأطفال زيادة كبيرة، لكي لا يقضى عليهم بسبب أمراض يسهل الإبلاء منها.

سوف نكثف جهودنا للمساعدة في احتواء انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

(الإيدز)، والحد من انتشار هذا المرض الذي أصبح يمثل في كثير من البلدان أكبر تهديد منفرد للتنمية. وسوف ينصب تركيزنا حتى بقوة أكبر على أفريقيا، حيث أن أفريقيا تحتاج إلى معاملة جديدة وأفضل. ونحن نطالب بالتزام متجدد بأفريقيا كما أننا على استعداد لتقديم مساهمة كبيرة في هذا الجهد.

لقد أوفدت الأمم المتحدة عددا أكبر من عمليات السلام خلال السنوات العشر الماضية مما أوفدته في العقود الأربعة السابقة مجتمعة. وشهدنا حالات نجاح كثيرة، واكتشفنا أيضا أوجه ضعف تدعو إلى الانزعاج ومأساوية. وكانت في الغالب الأعم – وبصورة متكررة بتكلفة باهظة تكبدها الأشخاص الذين يفترض أننا نقوم بحمايتهم – واعتمدت الأمم المتحدة على الجهود التي تبذل في آخر لحظة وعلى ترتيبات مخصصة. ويتعين على الدول الأعضاء الغنية والقوية أن تفي بوعودها للدول الأعضاء الضعيفة والتي لا حول لها ولا قوة.

وتؤيد النرويج التوصيات المتضمنة في تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام، الذي ترأسه السفير الإبراهيمي. ونحن على استعداد للدخول في حوار واسع النطاق بشأن كيفية ضمان تنفيذ التوصيات المتضمنة في تقرير الإبراهيمي على نحو سريع وفعال.

وسوف نمضي قدما، بالتعاون مع شركائنا، نحو عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وسوف نعمل من أجل زيادة تخفيض الترسانات النووية بهدف القضاء عليها، ونستفيد بالنتائج الهامة التي توصل إليها مؤتمر استعراض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي عقد هنا في نيويورك.

وسوف نواصل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وانتشار تلك الأسلحة. وينبغي أن نغتنم تماما الفرصة التي هيئها لنا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه كي نتخذ خطوات ثابتة للحد من هذا الاتجار المميت.

غير أنه ليس بالمستطاع القيام بذلك، إذا لم نضمن توفر قاعدة مالية سليمة للأمم المتحدة ذاتها. ويتعين علينا أن نتأكد من توفير مصادر تمويل للأمم المتحدة على أساس أكثر ضمانا ويمكن التنبؤ به. ويتعين علينا أن نسد الثغرة بين المهام التي نطلب من الأمم المتحدة تنفيذها وبين الموارد التي نوفرها لها. وبوضوح، لا يكفي عدم النمو في الميزانية. ولا نستطيع أن نتوقع من الأمم المتحدة أن تنفذ مهاما جديدة وإضافية بدون تمويل إضافي.

ولا ينبغي السماح لأي فرد بأن يرتكب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية ويفلت من العقاب. ولذلك تؤيد النرويج بقوة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. والآن يتعين علينا أن نسعى إلى تنفيذه السريع.

ولكي يتسنى لنا أن نجابه بصورة فعالة التحديات المشتركة الماثلة أمامنا، يتعين علينا أن نبني شراكة جديدة بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والقطاع الخاص. ويعد ''الميثاق العالمي'' مبادرة من هذا القبيل. ''التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتحصين'' هو مبادرة أخرى. وسوف تستضيف النرويج في وقت مبكر من العام المقبل مؤتمرا دوليا في أوسلو بشأن دور القطاع الخاص في تعزيز الاستثمارات والتنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا.

وسوف نواصل تدعيم الجهود الهادفة إلى تمكين البلدان النامية من الاستفادة التامة من مزايا التعاون المتعدد الأطراف، وسوف نساعد بخاصة، أقل البلدان نموا – بما في ذلك الدول النامية الجزرية الصغيرة – في الاستفادة بقدر أكبر من الجهود الدولية المشتركة، بما في ذلك النظام القانوني

للبحار والمحيطات الذي قررته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

إن العولمة تهيئ فرصا لنمو غير مسبوق، ولكنها تؤدي أيضا إلى التهميش والعزلة. وفي عالمنا الآخذ في التحول إلى العولمة، أصبحت الأسواق عالمية بسرعة أكبر من السياسات. وثمة حاجة ماسة إلى اعتماد نظم تجارية ومالية دولية كي يتسنى لكل بلد أن يحصل على حصته العادلة من مزايا العولمة.

وفي عالمنا المتزايد في الصغر، أصبح تقديم المعونة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ إلى الشعوب المحتاجة من مسؤولية كل حكومة. وسوف تعمل النرويج على زيادة جهودها الإنسانية – التي هي بالفعل من بين الجهود الأكثر كثافة في العالم – من خلال الوكالات الثنائية والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، على حد سواء.

وسوف نستمر في بذل كل ما في وسعنا لتيسير جهود السلام في البلدان التي تطلب الأطراف في الصراع فيها مشاركتنا. غير أن، المسؤولية عن السلام الدائم تقع في نهاية الأمر، على الأطراف ذاتها.

وأخيرا، نؤكد من جديد نداءنا من أجل إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته من حيث الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، على حد سواء. العضوية الأوسع نطاقا والشفافية المتزايدة هما أمران ضروريان لشرعية وفعالية المجلس.

وللمرة الأولى منذ عام ١٩٧٩، تسعى النرويج للحصول على مقعد في مجلس الأمن. ونأمل في أن يتم انتخابنا، بعد ٢٢ سنة، على أساس مساهماتنا في الأمم المتحدة وعلى أساس مبادئ التناوب التزيه. ولذلك، فإننا نطلب الدعم من الجمعية العامة. وسوف تحترم النرويج احتراما كبيرا أية ولاية تأذن بها الجمعية العامة. وسوف نستمع إلى أصواتها واهتماماتها. وسنظل ملتزمين بمساعدة الذين يعانون من الفقر والحروب والكوارث والمجاعات كي نضع أمم متحدة قوية في قلب الشؤون العالمية، لضمان أن يتحمل الأقوى العبء الأكبر. ونطلب إلى الجمعية العامة أن تسمح لنا بخدمة جميع الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الرايت أونرابل روبين كوك، وزير الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

السيد كوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أدرك أن المشكلة الأساسية التي تواجهنا جميعا حينما نقف لإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة هي أن هناك مسائل كثيرة جدا تثير الاهتمام نأمل في التصدي لها كلها في بيان واحد.

ليس هناك نقص في التحديات التي تواجه الأمم المتحدة ونحن نجتمع لأول مرة في قرن جديد لإجراء مناقشة بشأن قضايا العالم المعاصر. إنه عالم متحد بفضل تكنولوجيات الاتصالات الجديدة. ولم تتهيأ لنا من قبل على الإطلاق فرصة لتقاسم المعرفة بشأن النمو الاقتصادي. إلا أن عالمنا لم يكن من قبل على الإطلاق منقسما كانقسامه في الوقت الحالي بين الأغنياء والفقراء. وفي السنة المقبلة، ينبغي لجميع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تعمل معا بطريقة متسقة لتعزيز التنمية وتقليل الدين.

وهو أيضا عالم متكافل بفضل نمو التجارة بين بلداننا. لقد أخفقنا في سياتل في إحراز المزيد من التقدم بشأن إزالة العقبات التي تعترض تلك التجارة. وفي السنة المقبلة، يتعين علينا أن نبدأ جولة لتطوير التجارة العالمية تكون عادلة للبلدان التي يتألف معظم صادراتها من الصادرات الزراعية لا الصناعية.

إنه عالم يواجه تهديدا مشتركا لمناخه العالمي. وكل فرد منا يعرف معدل تغير ذلك المناخ المنذر بالخطر نتيجة لأعمالنا نحن. وقبل نهاية السنة، يتعين علينا أن نحاول الوصول إلى اتفاق في المؤتمر السادس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ لكي ننفذ تدابير كيوتو لتحقيق الاستقرار في تغير المناخ.

هذه كلها تحديات هامة. وكل واحد منها له أولوية استراتيجية في برامج عملنا في السنة القادمة. وفي هذا الصباح، أود أن أركز ملاحظاتي على الموضوع الأساسي لقمة الألفية وهذه الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

كيف يتسنى لنا أن نمد الأمم المتحدة بالقدرة في مجال حفظ السلام كي تلبي الطلبات الحقيقية المطلوبة منها في أرجاء عالمنا؟

لقد دعانا الأمين العام في خطابه الافتتاحي إلى الاستجابة السريعة إلى تقرير السيد الابراهيمي عن عمليات حفظ السلام (A/55/305). ويسعد المملكة المتحدة أن تستجيب لهذه الدعوة بتقديم دعمها للاستنتاجات الواردة في ذلك التقرير، وأن تتعهد بالالتزام بتنفيذها. يبدأ التقرير بتذكيرنا بأن الأمم المتحدة أنشئت كما جاء في ميثاقها لكي ”... تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب“. وعلى الرغم من ذلك، فإننا كثيرا جدا ما أخفقنا في إنقاذ من يحتاجون إلى حمايتنا لهم من المعاناة والآلام والرعب الناجم عن الصراعات الوحشية. ويتعين علينا أن نتوخى الصراحة في التصدي لتلك الإخفاقات إذا كان لنا أن نعي دروسها. وعلينا أيضا أن نكون مصممين على تحسين قدرة هذه المنظمة على حفظ السلام إذا أردنا النجاح في المستقبل.

وأود أن أعرض ست مهام علينا معالجتها إذا أريد لنا ألا نكرر إخفاقاتنا السابقة. أولا، يتعيَّن علينا أن نجهِّز الأمم المتحدة بقدرة ذات قدر أكبر من الفعالية والسرعة على حفظ السلام. لقد تضاعف عدد القوات العاملة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كل أنحاء العالم ثلاث مرات في غضون عام واحد تقريبا. ولدى المملكة المتحدة الآن قوات تعمل في ثمانية أماكن مختلفة لعمليات حفظ السلام التي أذنت بها الأمم المتحدة.

غير أن الذي يتطلَّب التغيُّر ليس الحجم الجديد لجهدنا في مجال حفظ السلام، وإنما الطابع المختلف للتحدي الذي تمثله عمليات حفظ السلام. لقد كان المعهود في الماضي أن يتم نشر قوات الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار بين دولتين ترغبان في إنهاء القتال. أما اليوم، فإن المعهود هو وزع حفظة السلام داخل الدول وليس فيما بينها، وكثيرا ما يكون طرف أو أكثر من أطراف النزاع غير ملتزم التزاما جادا بالسلام. وفي تلك الأحوال، يحتاج حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة إلى ولاية قوية. وكما يقول تقرير السيد الابراهيمي: في الحالات التي ينتهك فيها أحد الجانبين اتفاق سلام فإن معاملة الجانبين على قدم المساواة قد تكون بمثابة تواطؤ مع قوى الشر. إن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين يشهدون أعمال عنف ضد المدنيين، ينبغي أن يفترض أن لديهم تفويضا يوقف تلك الأعمال.

ولكن إذا أريد أن يعمل حفظة السلام هؤلاء بتصميم، فلا بد لنا من أن نزودهم بالقدرة على فعل ذلك. وتحتاج الأمم المتحدة إلى إنشاء وحدة تلحق بالمقر تكون قادرة على الانتشار السريع في غضون بضعة أسابيع بدلا من بضعة شهور من صدور قرار مجلس الأمن. وعلى كل منا أن يحدد عدد القوات المدربة على تطبيق مبادئ وممارسات حفظ السلام، التي يمكن أن يلتزم بتقديمها إلى الأمم المتحدة. ولهذا تقترح المملكة المتحدة إنشاء كلية أركان حرب دائمة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقد عرضت

المملكة المتحدة استضافة هذه الهيئة إذا لقي اقتراحها الترحيب لدى الأعضاء الآخرين في الجمعية العامة.

وتقتضي المهمة الثانية أن نكون أسرع وأكثر بعدا للنظر في التصدي لحالات التوتر قبل أن تستفحل وتؤدي إلى اندلاع صراع. وتعني عملية إيفاد أي بعثة لاستعادة السلام التسليم بالفشل في منع اندلاع الصراع. كما أن التصدي لنتائج الصراع يقتضي منا أن نعالج أسبابه الجذرية وهي الفقر، وفساد الحكم، والحرمان من الحرية أو من حقوق الأقليات. وأرحِّب باعتزام الأمين العام تقديم تقرير بشأن منع الصراعات في أوائل العام المقبل. وسيكون هذا التقرير قرينا طبيعيا لتقرير السيد الابراهيمي. ويحدوني الأمل في أن يمكننا من وضع نظام للإنذار المبكر من شأنه أن ينبهنا إلى الصراعات المحتملة ويعطي وكالاتنا الفرصة لتقديم المساعدة قبل أن يصبح الصراع المحتمل صراعا واقعيا.

وفي أحيان كثيرة جدا، يؤدي الطلب الخارجي على الاتجار غير المشروع بالماس أو الاتجار الشرير بالمخدرات إلى إذكاء الصراعات الداخلية. وينبغي جعل التدابير التي تتخذ لحظر بيع الماس المتصارع عليه في التجارة الدولية، أو لهزيمة أباطرة المخدرات، عناصر أساسية في أي استراتيجية شاملة لمنع الصراعات.

وتتمثل المهمة الثالثة في اتخاذ تدابير أكثر إحكاما لمراقبة تدفقات الأسلحة التي تؤجج الصراعات. ونحن، كمجتمع دولي، بذلنا جهدا كبيرا في السيطرة على أسلحة الدمار الشامل. ويؤكد التقدم الطيب الذي أحرزناه جميعا في المؤتمر الاستعراض للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الأهمية التي يعلقها كل منا على هذه القضية الاستراتيجية. وقد صادقت المملكة المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما خفضت بمقدار النصف من الرؤوس النووية الاستراتيجية التي كان مخططا لها، وأتاحت المزيد من الشفافية فيما يتعلق بترسانتها النووية.

ومع ذلك، لوحظ خلال العقد الأخير أن أسلحة الدمار الشامل الحقيقية كانت الأسلحة الصغيرة التي قتلت ٥ ملايين شخص في الصراعات التي دارت في كل أنحاء المعمورة. وإن الغالبية الساحقة من هؤلاء القتلى كانوا من المدنيين وليسوا من العسكريين. وبصورة غالبة أيضا كان هؤلاء القتلى في بلدان لا تصنع أسلحة نارية. ويتعيَّن علينا أن نعمل على نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبها الذي سيعقد في العام القادم. وعلينا أن نتوصل إلى اتفاق يقضي بتسجيل الأسلحة النارية من نقطة إنتاجها حتى يمكن تتبع خط سيرها. وستؤيد المملكة المتحدة في ذلك المؤتمر التسليم بأن الأسلحة النارية العسكرية لا ينبغي الترخيص ببيعها لغير الهيئات الحكومية المشروعة. وينبغي لنا أيضا أن نستعين بالوكالات الاقتصادية الدولية بما في ذلك البنك الدولي لتمويل كل من يسلِّم أسلحة نارية ومكافأته بمعونة إنمائية.

وتتمثل المهمة الرابعة في تزويد الأمم المتحدة بالموارد المدنية التي تعزز المصالحة والتعمير. لقد تعلمنا في كوسوفو، كما أننا نتعلم مرة أخرى الآن في تيمور الشرقية أن نهاية الصراع ليست إلا نقطة البداية. فعندما تقوم القوات بإحلال السلام فإننا نحتاج إلى قضاة ومسؤولين إداريين لتحقيق العدالة والتنمية. وحفظة السلام ينبغي أن يتبعهم بناة السلام. ونحن بحاجة بشكل خاص إلى تعبئة أفراد الشرطة المدنية القادرين على إرساء القانون والنظام بدلا من العنف والصراع. وقد أدهشني أن قرأت في تقرير الإبراهيمي أن هذه المنظمة الدولية الكبرى ليس فيها سوى تسعة أفراد من الشرطة المدنية بين العاملين في مقرها، وهم يتولون إدارة ٨ ٦٠٠ فرد من أفراد الشرطة المدنية العاملين على الصعيد

الميداني في كل أنحاء العالم. وأنا على ثقة بأن كل فرد منهم يتميَّز بكفاءة عالية بما يتفق مع ما هو مألوف عن العاملين في الأمم المتحدة. غير أنه إذا أريد لنا أن نكون جادين في سعينا إلى النجاح على الصعيد الميداني، يلزمنا مساندة أكثر جدية في المقر المركزي. وخلال العقد المنصرم، طُلب إلى الأمم المتحدة أربع مرات تجهيز إدارة مدنية انتقالية. فنحن نحتاج إلى قدرات أفضل وبصورة دائمة هنا في المقر لدعم عملياتنا على الصعيد الميداني.

وتتمثل المهمة الخامسة في إنفاذ القانون الدولي على الجرائم المقترفة في حق الإنسانية. وإذا أريد أن تكون لدينا عدالة دولية، فلا بد من أن تكون لدينا محكمة دولية. وقد قدمت المملكة المتحدة دعما قويا إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما أننا نشرنا توا مشروع تشريع جديد للمصادقة على المعاهدة المنشئة لتلك المحكمة. وسترسل المحكمة الجنائية الدولية تحذيرا قويا إلى أي طغاة في المستقبل مفاده أنه سيحاسبون عن جرائمهم أمام محكمة العدالة الدولية. وسيكون ذلك واحدا من أقوى خطوات تعزيز حقوق الإنسان منذ أن وافقنا قبل ٥٠ عاما على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأخيرا، يتعيَّن علينا أن نعزز سلطة الأمم المتحدة. فطوال ٥٠ عاما لم يدخل أي عضو دائم جديد في مجلس الأمن. إن مجلس الأمن يجب أن يمثل العالم كله كما هو في هذا القرن وليس كما كان في منتصف القرن المنصرم. ومن الضروري أن يمثل البلدان التي انضمت إلى عضوية الأمم المتحدة منذ إنشائه وعددها ١٠٠ بلدا أو أكثر. وتؤيد المملكة المتحدة مضاعفة عدد الأعضاء الدائمين لإدخال ألمانيا واليابان وثلاثة بلدان من كل من قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما نريد المزيد من الأعضاء من بين الأعضاء المنتخبين حتى يمكن لمجلس الأمن أن يكون أكثر تمثيلا للجمعية العامة.

إننا ما فتئنا نتناقش في هذه المسألة منذ سبع سنوات. وقد أصبحت من القضايا التي تتصل بمصداقية الأمم المتحدة. كيف يمكننا أن ندَّعي أننا ننهي صراعا إذا كنا لا نستطيع إنهاء هذا الخلاف الجاري فيما بيننا؟ إن وجود مجلس أمن أكثر تمثيلا وحداثة سيتكلم بسلطة أقوى عندما يتحدى الذين ينتهكون السلام.

لقد كنت صريحا عندما تكلمت عن المجال الذي ينبغي لنا أن نحسِّن فيه قدرتنا على حفظ السلام ونقوي إرادتنا على وقف الصراعات، ومع ذلك ينبغي لنا ألا نقلل من قدر الإنجازات الهائلة التي حققتها الأمم المتحدة. إن ميثاق منظمتنا يبدأ بالتذكير بما سببته الحربان العالميتان من أحزان تفوق الوصف لبني البشر. لقد كان ميثاقا كتبه وزراء ومسؤولون صمموا على إنهاء الحروب بين الدول. وقد حققوا نجاحا كبيرا في ذلك. وأصبح العدوان الخارجي بين الدول من الأمور غير المألوفة الآن.

لكن تقاسم الفوائد لم يتم على نحو منصف. فقد نعمت البلدان الصناعية بنصف قرن من السلام. وقد وفَّر لها ذلك الأمن والنظام السليم، مما جعل الرجاء لديها يمضي قدما بمعدلات لم يسبق لها مثيل في التاريخ. ولكن، في هذا النصف قرن ذاته، عاش الناس في أنحاء أخرى من العالم في ظل ظروف من العنف والصراعات عصفت بحقوقهم كبشر مما خفَّض مستوياتهم المعيشية. والبلدان الفقيرة هي التي تعاني في معظمها الآن من ويلات الحروب التي سعي ميثاقنا إلى التخلص منها.

ويكمن التحدي الذي يواجه الأمم المتحدة في ضمان مشاركة الجميع في السلم والأمن اللذين نعمت بهما كثير من الدول الأعضاء. وليس في وسع أي منا أن يحول دون وقوع الكوارث الإنسانية إذا ما عمل بمفرده. ولكن

هذه الأمم المتحدة بمقدورها أن تفعل ذلك، لو أننا جميعا عملنا معا.

وينبئنا تقرير الابراهيمي بما يلزمنا القيام به. ونحن كمنظمة ننشر تقارير كثيرة. ولا يشكك أحد في قدرة الأمم المتحدة على إصدار التقارير. ولكننا عندما ننفذها لا نكون على نفس الدرجة من القدرة. فلنحاول إذن أن نتأكد من أن تقرير الإبراهيمي لن يتراكم عليه الغبار على أحد رفوف المكتبة، بل أنه سيوضع موضع التنفيذ قبل أن نجتمع مرة أخرى في العام المقبل. فلنظهر العزم والاقتناع بأن الحق المنصوص عليه في ميثاقنا بكفالة الوقاية من الحروب هو حق مكفول لشعوب أممنا جميعا صغيرها وكبيرها غنيها وفقيرها على قدم المساواة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الرحمن شلقم أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): يطيب لي باسم وفد بلادي أن أتوجه إليكم، يا سيدي، بالتهنئة لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في إدارة أعمالها. ويطيب لي أيضا أن أعبِّر عن الامتنان لسلفكم السيد ثيو بين غوريراب وزير خارجية ناميبيا الذي أدار أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة باقتدار متميز. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلادي لصاحب السعادة كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على مبادراته التي ساعدت على وضع حد للتوترات في العديد من مناطق العالم، ولجهوده الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة وتفعيل دورها حتى تضطلع بالواجبات الموكلة لها بموجب الميثاق بصورة أفضل. ولا يفوتني أن أرحِّب بجمهورية توفالو التي انضمت إلينا منذ أيام كعضو جديد في الأمم المتحدة.

تنعقد هذه الدورة إثر تطورات عديدة، ففي الأيام التي مضت قدم لنا الأمين العام تقريرا ضافيا عن عمليات حفظ السلام تضمَّن جملة من التوصيات لمساعدة الأمم المتحدة في الاضطلاع بمهامها في هذا المجال. وفي غضون الأشهر القليلة السابقة، عقدت الجمعية العامة دورتين استثنائيتين، الأولى للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والثانية لمراجعة ما تحقق بشأن تنفيذ ما أسفر عنه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي الأسبوع الماضي شهدت هذه القاعة انعقاد جمعية الأمم المتحدة للألفية، وأعلن قادة العالم في ختامها عن تمسكهم بالأمم المتحدة، وجددوا التزامهم بمبادئ وأهداف ميثاقها، وعزمهم على مساندتها وتفعيل دورها لتواكب القرن الجديد بمتغيراته وتحدياته. وفي رأينا أن هذه التطورات ستسهم دون شك في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق غايات هذه المنظمة. بيد أنه لا بد من القول إننا ما زلنا بعيدين عن الوصول إلى الهدف الذي نسعى إليه وهو إقامة عالم ينعم بالسلام والأمن والحرية والمساواة والعدل، عالم خال من الظلم وأعمال العدوان ومحاولات الهيمنة والتسلُّط.

إن عالم اليوم به مناطق كثيرة تعاني من الحروب والصراعات. ولا يزال الجوع والأمراض كالسرطان والملاريا وفيروس متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تهدد كلها بالموت حياة الملايين من البشر، وما تتعرض له الطبيعة من سوء استغلال يهدد الحياة على هذا الكوكب بصورة خطيرة، كما أن الدول النامية لم تستفد من مزايا العولمة بقدر ما تعاني من آثارها السلبية، بل إن المؤسسات المالية الدولية بدأت تفرض شروطا قاسية على هذه الدول لدرجة وجدت نفسها أمام استعمار من نوع جديد، ومحاولات التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تهدد بإلغاء

سيادتها، لا مجرد انتهاكها، وهناك سياسات الحظر انفراديا، وفرض العقوبات الظالمة، والعدوان تحت غطاء ما يسمى بالشرعية الدولية. وقد حلّت محل الحواجز الإيديولوجية القديمة حواجز جديدة تعزل دول الجنوب عن الوصول إلى التقنية التي تحتاجها لتحقيق التنمية، وفرضت حماية تجارية أعاقت وصول منتجاتها إلى الأسواق الأخرى، وهناك الانتقائية في ميدان نزع السلاح، وهناك أيضا سياسة الكيل بمكيالين، والتعامل بمعيارين في معالجة القضايا الدولية، كما ازدادت الأنشطة الإجرامية بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتمويل الجريمة المنظمة، والجرائم العابرة للحدود.

تلك هي حالة الوضع الدولي الراهن، وهذا هو عالم ما بعد انهيار التوازن الدولي بمتغيراته وتحدياته المختلفة. وهذه الأوضاع باتت تفرض بالضرورة اتخاذ إجراءات للتصدي لها ومعالجتها. والأمم المتحدة باعتبارها أداة ومرجعية للجميع ينبغي أن تقوم بالدور المركزي في التعامل مع هذه المتغيرات. ونحن نعتقد أن المنظمة لن يكون بمقدورها القيام بإسهام فعال في هذا الصدد بدون إجراء إصلاحات جذرية في هياكلها وأجهزتها وآلية العمل بها. وحتى نضمن لهذه العملية النجاح ينبغي أن تكون شاملة، وتأخذ في الاعتبار تطلعات وأفكار ومقترحات الدول الأعضاء كافة صغيرها وكبيرها، قويها وضعيفها. فمسؤولية النجاح أو الفشل في هذا المضمار يجب أن تكون في النهاية مسؤولية تضامنية. ومساهمة منا في الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة، فإن بلادي تؤمن بأن الإصلاح المطلوب ينبغي أن يحقق ما يلي:

أولا، تعزيز دور الجمعية العامة لكي تكون سلطة تحديد، وتقرير الحالات التي يتوجب اعتبارها تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. وأن تنشأ آلية تابعة لها تكفل تنفيذ قراراتها، وتمكنها من مراقبة ومحاسبة الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن الذي يجب أن يكون جهازا تنفيذيا لقرارات الجمعية العامة، وأن تصادق الجمعية العامة على ما يصدره من قرارات. ثانيا، إعادة هيكلة مجلس الأمن بما يحقق التمثيل الجغرافي العادل في عضويته، وإنصاف الدول الأفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية التي لا تمثل في عضوية المجلس على نحو عادل. ثالثا، تحسين طرق وأساليب عمل مجلس الأمن بما يحقق الوضوح في أنشطته، وإعادة النظر في لائحة عمله الذي يجب أن تصدرها الجمعية العامة التي تمثل فيها كل الدول في المنظمة، وإلا فإنه لا معنى للقول بأن المجلس يعمل نيابة عن المجتمع الدولي.

رابعا: إلغاء الامتيازات التي منحها المنتصرون في الحرب العالمية الثانية لأنفسهم، وخاصة امتياز النقض الذي يجب إلغاؤه لأنه ضد الديمقراطية، ويقوض المبدأ الذي نص عليه الميثاق وهو المساواة الكاملة في السيادة بين الدول. خامسا: لكي تتابع الأمم المتحدة تنفيذ ما وضعته من خطط وبرامج، فإننا نقترح إنشاء لجنة دولية تابعة للمنظمة مع لجان فرعية لها تغطي معظم بقاع العالم وتزود هذه اللجان بالصلاحيات والإمكانيات اللازمة من أجل القيام بمهام التفتيش والتنفيذ والمتابعة لبرامج الأمم المتحدة.

رغم المشاكل التي تعاني منها العديد من البلدان الأفريقية، فقد شهد العام الحالي تطورات مشجعة، ففي الصومال تمكن البرلمان الوطني الانتقالي هناك من اختيار رئيس جديد للبلاد. ووقعت الأطراف المتنازعة في بوروندي على اتفاق للمصالحة الوطنية. وتم احتواء القتال الذي نشب بين إثيوبيا وإرتيريا ووقع الجانبان على اتفاق لوقف إطلاق النار. وقد جاءت الحلول نتيجة للجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية، وجهود عدد من القادة الأفارقة الغيورين على أمن واستقرار القارة وتنميتها. وبلادي من جانبها فقد ساهمت في كل هذه الجهود، وسنستمر في التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، وسعادة الأمين العام للأمم المتحدة في مبادراتنا الهادفة إلى إيجاد تسوية مقبولة لأطراف النزاع في سيراليون. وسنواصل مساعينا الرامية إلى إيجاد حل للنزاع في

جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة البحيرات العظمى على أساس تنفيذ اتفاق سرت الذي اكتمل في لوساكا من أجل إنهاء الصراع في هذه المنطقة.

إننا في ليبيا ندرك منذ البداية أن مشاكل أفريقيا تعود في جانب منها إلى تمزقها وتشتت جهودها. ولكي تكون القارة قادرة فعلا على التصدي لمختلف التحديات كالمنازعات والأمراض والتخلف وغيرها من التحديات الأخرى التي تفرضها الأوضاع الدولية الجديدة، فقد واصل الأخ العقيد معمر القذافي قائد الثورة جهوده لتوحيد القارة حتى تدخل القرن الجديد وهي قوية وموحدة. وهكذا فقد عقد في طرابلس في شهر أيار/مايو من هذا العام اجتماع لوزراء الخارجية الأفارقة أعد فيه القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي أقره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بمدينة لومي في توغو في شهر حزيران/يونيه الماضي. وبدعوة من الأخ القائد معمر القذافي، سيلتقي الرؤساء الأفارقة في سرت في مستهل العام المقبل للإعلان رسميا عن إقامة الاتحاد الأفريقي، وهو ما يعني أن أفريقيا تجاوزت سلبيات الماضي، وحققت حلم الوحدة الذي ظلت الشعوب الأفريقية تتطلع اليه منذ عدة عقود.

إن هذه المبادرات والجهود تدلل مرة أخرى على أن أفريقيا تدرك تماما أن حل مشاكلها والنهوض بمقدراتها يقع في الأساس على عاتق أبنائها، ومع ذلك لا بد من التأكيد على أن السلام العالمي لا يتجزأ وأن الاستقرار الدولي لا يمكن أن يتحقق طالما ظلت أفريقيا تعاني من الاضطرابات والمشاكل. وهذا يعني أن على المجتمع الدولي واجب مساعدة أفريقيا في جهودها لإحلال السلام في ربوعها والاستقرار في أرجائها. واليوم إذ نكرر دعوتنا لكل الدول لكي تساعد أفريقيا على وضع برامج للقضاء على الأوبئة والأمراض، ومعالجة مشكلة مديونيتها الخارجية، والتعامل معها على أسس جديدة عادلة ومنصفة، وعدم اعتبارها سوقا لاستهلاك سلع المصنعين فإننا لا بد وأن نذكّر، وكما قلنا دائما، بأن مشاكل أفريقيا تكمن في الاستغلال السيئ لمواردها وسرقة خيراتها وثرواتها، والتدخل في شؤونها الداخلية، وفرض مفاهيم خارجية غريبة عن تقاليدها وثقافاتها. إننا نطالب بالكف عن هذه الممارسات التي هي أحد الأسباب الرئيسية في عدم الاستقرار السياسي في أجزاء من القارة وتخلف اقتصادي في أكثرها. كما نطالب الدول التي استعمرت أفريقيا ورسمت حدودها وفرقت أبناءها واستعبدت شعوبها بتقديم الاعتذار لها ودفع التعويض الكامل عن كل ما لحق بها من جراء الاستعمار.

إن قضية فلسطين لم تحل بعد بسبب تجاهل جوهر هذه المشكلة، وتؤكد بلادي مرة أخرى على أن حل المشكلة الفلسطينية لا يمكن أن يتم إلا إذا عاد الشعب الفلسطيني إلى وطنه، وأقام دولته على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف. وفي هذه المناسبة، يسعدنا أن نحيي شعب لبنان الشقيق الذي استطاع بفضل صمود أبنائه أن يهزم العدو ويحرر ما اغتصب من أرضه، ونشدد من جديد على أنه لا بد من إنهاء احتلال الجولان السوري. كما نطالب بالرفع الفوري للعقوبات المفروضة على العراق. وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد للمحنة الإنسانية التي يعيشها شعبه، وللمحافظة على وحدة وسلامة أراضيه، واحترام سيادته، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ووقف العدوان العسكري الذي يشن عليه يوميا.

لقد بذل المجتمع الدولي جهودا متواصلة في ميدان نزع السلاح، وبلادي التي هي الآن طرف في معظم الاتفاقيات الدولية في هذا الميدان ما تزال على قناعة تامة بأنه يتعين النظر في بعض الاتفاقيات الدولية التي تعالج جوانب معينة في هذا المجال. وأشير هنا على سبيل المثال إلى اتفاقية أوتاوا للألغام المضادة للأفراد، فهذه الاتفاقية تعالج فقط أسلحة بسيطة ومحدودة. وبوصفنا من شعوب العالم الثالث

وليس لدينا القدرة على الدفاع عن حدودنا، وداخل أراضينا ضد الأقوياء الذين يمتلكون حاملات الطائرات والطائرات المزودة جوا بالوقود، نرى أن هم الإنسانية يجب أن ينصب على تدمير الأسلحة الكيميائية والجرثومية والصواريخ البالستية وليس على الألغام فقط وهي أبسط أنواع الأسلحة.

ومن ناحية أخرى، فإننا نلاحظ بأن المساعي نحو إقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل لا تزال تواجه عدد من العقبات، فالمالكين للأسلحة النووية لم يتخذوا بعد إجراءات فعلية للتخلص مما لديهم من مخزون نووي. بل أن البعض منهم استمر في التطوير الرأسي لهذه الأسلحة بدل البدء في تدميرها. والإسرائيليون الذين يمتلكون المئات من الرؤوس النووية ويهددون بها الشعب العربي من المحيط إلى الخليج، ما زالوا يرفضون الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ووضع منشآتهم النووية تحت إشراف نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن إذ نتحدث عن هذا الموضوع الخطير والهام، فإننا على قناعة تامة بأنه ما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فعالة تلزم الإسرائيليين بالقبول وتنفيذ الاتفاقات الدولية في ميدان نزع السلاح النووي، وما لم تقم الدول الحائزة للأسلحة النووية بخطوات فعلية تبرهن على جدية ما تعهدت به للتخلص من ترساناتها النووية، فإنه لن تكون لجهود عدم الانتشار والقضاء على الأسلحة النووية أية قيمة، ويبقى الحديث عن تدمير السلاح النووي مجرد خدعة كبرى لشعوب العالم ولن تنطلي عليها.

ما زال الإرهاب مصدر خطر بالغ على المجتمعات البشرية لأنه لم تتخذ حتى الآن إجراءات فعالة لتتبع جذور هذه الظاهرة واجتثاثها، وبلادي التي كانت ضحية مباشرة لإرهاب الدولة، ما فتئت تكرر إدانتها الشديدة للأعمال الإرهابية، وعن استعدادها للتعاون مع كافة الجهود الدولية الرامية للقضاء عليها. وقد وصل حرص بلادي لوضع حد للإرهاب إلى درجة أن طالبت في عام ١٩٩٢ بعقد دورة خاصة للجمعية العامة للنظر في السبل الكفيلة بالقضاء على أشكال الإرهاب والعنف. واليوم إذ نؤكد من جديد على هذا المطلب، من الأهمية بمكان التوضيح بأن الاتجاه الصحيح لإنهاء الإرهاب يجب أن يبدأ أولا بتعريف الإرهاب تعريفا أمميا نزيها ديمقراطيا وعلميا، لأنه من غير المقبول على الإطلاق أن يصنف البعض كفاح الشعوب من أجل الحرية، وكفاح الجماعات المضطهدة ضد مضطهديها بأنه إرهاب. في حين يتجاهل البعض الإرهاب الحقيقي المتمثل في العقوبات الظالمة، وفي الاحتلال، وفي الغزو، وفي القواعد العسكرية الأجنبية، وفي الأساطيل الحربية، وفي أسلحة الدمار الشامل، وفي استعمال القوة والتهديد باستعمالها. وما لم تعالج كل هذه الأمور فمن المؤكد أنه لا جدوى من وراء أية جهود دولية للقضاء على الإرهاب.

اننا نرى أنه أصبح من الضروري اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز النظم الدولية المعنية بمعاقبة المرتكبين لأشد الجرائم خطورة على الأمن الدولي، فالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كما هو عليه الآن، أعد فقط لمحاكمة الضعفاء، وأننا نطالب بتعديله لكي يضمن محاكمة جميع مرتكبي أعمال العدوان، ومهربي المخدرات وشركائهم في تجارتها، ومجرمي المذابح ومحاكمة قاتلي جنود الأمم المتحدة.

إننا نتطلع إلى إقامة عالم تسوده المساواة والعدالة خال من أشكال التمييز والظلم والتعسف، وهذا يستدعي سن قوانين تحفظ حقوق الأم والطفل، وتضمن أن يكون للإنسان بيته وأن يكون شريكا فيما ينتجه، وأن لا تكون حاجته الأساسية موضوعا للاتجار أو أن تصبح حقوقه وسيلة للارتزاق. كما نتطلع إلى إجراءات عملية تقود إلى عالم خال من نوازع العدوان ومظاهر العنف والأوبئة والأمراض. ويحدونا الأمل في أن تتضافر الجهود لمكافحة ظاهرة السموم

البيضاء. ولحماية كوكبنا من الأخطار التي تهدده، فإنه من الهام جدا العمل من أجل القضاء على الآفات الزراعية وإيجاد نظم لتحلية المياه بأقل تكلفة، والحيلولة دون تدفق مياه الأمطار والأنهار والثلوج إلى المحيطات. كما ينبغي إزالة كافة العوامل التي تعوق مقاومة التصحر، والتوسع في ميدان الاستصلاح الزراعي بإزالة الألغام وغيرها من مخلفات الحروب التي تعاني منها العديد من البلدان ومن بينها بلادي، حيث ما زال يوجد في أراضينا ملايين الألغام التي زرعتها القوات المتحاربة خلال الحرب العالمية الثانية. ويحدونا الأمل في أن تقوم الدول المسؤولة عن زرع هذه الألغام بالانصياع للقرارات الدولية التي تطالبها بتزويدنا بالخرائط الدالة على وجود الألغام وتقديم المساعدة الفنية لإزالتها والتعويض عن الأضرار الناجمة عنها، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة للأغراض الإنتاجية.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق إلى موضوع ظل محل اهتمام المجتمع الدولي على مدى السنوات السبع الماضية، وأعني به الخلاف بين بلادي وعدد من الدول الغربية بشأن حادثة لوكربي. ولا أود أن أكرر الآن ما قلناه في الدورات السابقة بشأن حجم المعاناة التي تحملها شعبنا، والخسائر البشرية والمادية الكبيرة التي تكبدناها نتيجة للعقوبات الظالمة التي فرضت علينا. ولكن ما أود التركيز عليه هو تعامل مجلس الأمن مع هذه المشكلة منذ تعليق هذه العقوبات في شهر نيسان/أبريل من العام الماضي. وكما تعلمون فإنه قد مضى حتى الآن عام ونصف على مثول المشتبه فيهما أمام المحكمة الاسكتلندية المعقودة في هولندا، ومضى ما يقرب من نفس المدة على تقديم الأمين العام لتقريره إلى مجلس الأمن عملا بالقرارين ٨٨٣ (١٩٩٣) و ١١٩٢ (١٩٩٨) وهو التقرير الذي أكد فيه على أن بلادي أوفت بمطالب قرارات المجلس ذات الصلة بتلك الحادثة. ورغم كل ذلك فقد منع المجلس من اتخاذ القرار الواجب عليه اتخاذه برفع العقوبات بسبب تعنت دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي وصل تعنتها إلى درجة التهديد باستخدام امتياز النقض.

لقد أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية عددا من المبررات لمنع مجلس الأمن من رفع العقوبات التي فرضت على الشعب الليبي ظلما، أولها الاستمرار في ترديد أن ليبيا تدعم الإرهاب، وهذه الحجة مفضوحة ومرفوضة. فبلادي التي كانت ضحية الإرهاب عام ١٩٨٦ عندما قصفت الطائرات الأمريكية المدنيين والأبرياء في ليبيا وقبله، أعلنت مرارا وتكرارا إدانتها للإرهاب الدولي بكافة صوره وأشكاله، وأكدت على دعمها للجهود الدولية للقضاء عليه. وعلاوة على ذلك، فقد أثبت تقرير الأمين العام بما لا يدع مجالا لأي شك بطلان الادعاءات الأمريكية بأن ليبيا تدعم الإرهاب.

وثاني هذه المبررات الأمريكية هو أن على ليبيا التعاون مع المحكمة الاسكتلندية المعقودة في هولندا، وهذا مبرر مردود عليه. فلقد تعهدت بلادي منذ البداية بأنها ستتعاون مع المحكمة، وقد ثبت هذا بالفعل منذ أن بدأت المحكمة النظر في القضية. والواقع هو أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي لا تتعاون مع المحكمة بالشكل المطلوب بإخفائها معلومات أساسية عن هيئة المحكمة، الأمر الذي يعد إخلالا بقرارات مجلس الأمن التي تدعو كافة الدول وفي المقام الأول الدول المعنية للتعاون مع المحكمة الاسكتلندية المعقودة في هولندا.

أما ثالث هذه المبررات وهو الأغرب، فهو مطالبة ليبيا بدفع تعويضات لأسر ضحايا طائرة البانام ١٠٣. والسؤال المطروح هنا كيف تطالب الولايات المتحدة بالتعويض، والمحكمة الاسكتلندية لم تفصل في القضية بعد؟ ألا يعد هذا تجاهلا للقاعدة القانونية التي تقول بأن المتهم

بريء حتى تثبت إدانته؟ ثم لماذا تسبق الولايات المتحدة الأمريكية الأحداث، وتصدر حكم الإدانة مسبقا، في حين أن الإدانة أو البراءة أمر تقرره المحكمة وحدها.

إن وفاء ليبيا بالتزاماتها أمر أكده الأمين العام في تقريره منذ عام ونصف، كما أكدته قرارات قمة منظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، وأخيرا قمة مجموعة السبعة والسبعين التي طالبت كلها بالرفع الكامل للعقوبات المفروضة على الشعب الليبي.

إن بلادي بعد كل ما تقدم تطالب بما يلي:

أولا، الابتعاد عن تسييس هذه القضية بعد أن أخذت مسارها القانوني وتركها للمحكمة الاسكتلندية المعقودة بهولندا دون تدخل من أية جهة.

وثانيا، أن يتخذ مجلس الأمن قرارا يرفع بموجبه بالكامل ونهائيا العقوبات المفروضة على الشعب الليبي. فهذا هو الإجراء الوحيد الذي يؤكد التزام المجلس بالفقرة ١٦ من قراره ٨٨٣ (١٩٩٣)، والفقرة الثانية من قراره ١١٩٢ (١٩٩٨)، كما يؤكد استجابته لما دعت إليه الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي التي يفترض أن المجلس يعمل نيابة عنها.

وإذا ما استمرت عرقلة مجلس الأمن من اتخاذ القرار المطلوب، فإنه لم يعد من خيار أمام بلادي سوى اللجوء إلى هذه الجمعية الموقرة لكي تتخذ الخطوات الضرورية لإنصافنا ضد دولة واحدة ترفض أن ترفع العقوبات التي كانت هي السبب في فرضها علينا بتهم باطلة لم يقم دليل عليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد يوسكافيشر، نائب المستشار ووزير الخارجية في ألمانيا.

السيد فيشر (ألمانيا) (تكلم بالألمانية؛ وقدم الوفد النص الانكليزي): أود في البداية أن أهنئكم تهنئة حارة، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة وأتمنى لكم كل توفيق في عملكم. وأود أن أشكر وزير الخارجية غوريراب على تفانيه في رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وأرحب بانضمام توفالو العضو رقم مائة وتسعة وثمانين إلى الأمم المتحدة وأهنئها على ذلك. وأؤيد بيان زميلي الفرنسي، أوبير فيدرين، باسم الاتحاد الأوروبي.

إن المطلوب منا في هذه الدورة للجمعية العامة، وهي الأولى في الألفية الجديدة، أن نحدد مهام الأمم المتحدة في المستقبل والإصلاحات اللازمة كي تؤديها على خير وجه. ويرسم لنا إعلان الألفية الذي اعتمدناه جميعنا في ٨ أيلول/سبتمبر طريق السير قدما. وتنفيذ هذا الإعلان ينبغي أن يكون محور تركيز المشاورات في هذه الدورة والدورات القادمة للجمعية العامة. واقترح أن يستفيد الأمين العام من الفرصة المتاحة لإعداد تقارير الاستعراض في بداية الدورة المقبلة للجمعية العامة.

ولقد هيمنت على هذه المناقشة قضية واحدة هي العولمة التي سوف تحدث تغييرا جذريا في الاقتصاد والأموال والسياسة والثقافة في كل مكان. والمسألة هي التالي: هل لوجود نظام جديد أن يضمن السلام والعدل والمساواة في تقدمنا المشترك، أم هل يحدث انقسام جديد في العالم؟ وهل يظهر عالم المستقبل المعولم طابعه التعددي في نظام متعدد الأطراف؟ المستقبل وحده هو الذي يمكن أن يجيب على هذه الأسئلة.

والعولمة توفر فرصا هائلة للبلدان النامية بوجه خاص. فلو واجهت مع هذا، معارضة قوية، فذلك يكمن في اختلالات هذه العملية التاريخية. والواقع أنه لم يكد ينقضي

عقد واحد على نهاية الحرب الباردة حتى أصبح عالمنا اليوم مهددا بخطر حدوث انقسام جديد، انقسام بين الفائزين والخاسرين في عملية العولمة الاقتصادية. وقد أبرز الأمين العام، السيد كوفي عنان، بحق في تقريره المؤثر عن الألفية، تنامي التفاوتات في توزيع الدخل والموارد والاستثمارات والحصول على التكنولوجيات الجديدة.

ونظرا لهذا الوضع فمن الواجب على المجتمع الدولي أن يبذل أقصى جهد في العقد القادم لكفالة استفادة جميع الشعوب من العولمة. فإذا لم تتوازن قوى السوق بآلية تصحيحية سياسية، ينتظر أن يزداد الظلم أكثر من ذلك. فالذين ظلوا للآن مستبعدين من مزايا العولمة يجب أن يصبحوا مشمولين إلى حد أبعد. ولا بد أن تكون لهم كلمة في القرارات السياسية التي تتخذ بشأن توجيه العمليات العالمية، وأن تتاح لهم فرصة جني قسط أكثر عدلا من تنمية الاقتصاد العالمي.

وسوف نحتاج في القرن الحادي والعشرين، أكثر من أي وقت مضى، شكلا من الحكم العالمي، إذا كان علينا أن نجد حلا للتحديات العالمية.

وهنا ستضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي. وهي المنظمة الوحيدة التي من الممكن أن تتغلب فيها على الظلم السائد بين الأغنياء والفقراء، وأن تتحقق المصالحة بين الشعوب والأقاليم ويتحقق السلم العالمي والتنمية المستدامة.

فمن الأهمية البالغة إذن بالنسبة إلى الإنسانية جمعاء في القرن الحادي والعشرين أن نعزز إلى حد كبير قدرة الأمم المتحدة على العمل. وهو ما سيستتبع بالإضافة إلى تنفيذ إصلاحات بالغة الأهمية في مجلس الأمن، دخول الأمم المتحدة في شراكات خلاقة مع القطاع الصناعي والمجتمع المدني.

وألمانيا تدعم بشدة فكرة الأمين العام لإقامة حلف عالمي مع الشركات الكبرى. وتتناول المبادرة الألمانية المتصلة باستصدار قرار من الجمعية العامة بشأن الشراكات العالمية هذه المسألة وغيرها من المسائل ذات الصلة بعملية العولمة.

والفقر العالمي يشكل المشكلة الأساسية في العلاقة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وهو وراء العديد من الأخطار العالمية والتهديدات للسلم. وقد ضمَّن الأمين العام في تقريره تحليلات دقيقة ومشجعة في هذا الشأن.

وتلتزم البلدان الصناعية التزاما خاصا بدعم أشد البلدان فقرا بين الدول الفقيرة. فإلى جانب المبادرة المتصلة بالديون التي اتخذتها ألمانيا في كولون، نعمل على التخفيف من عبء الديون مع تنفيذ استراتيجية لمكافحة الفقر، وينبغي للبلدان النامية الـ ٢٠ الأشد فقرا أن تكون خالية من الديون في موعد أقصاه آخر هذا العام.

وينبغي أن يتاح لأقل البلدان نموا إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية مع استثنائها من التعريفات والحصص إلى أقصى حد ممكن. ويتوجب علينا، أيضا عن طريق اتخاذ خطوات في منظمة التجارة العالمية، لتحرير التجارة، أن نحول دون حصول إقصاء اجتماعي أكبر لهذه البلدان.

ويطبق ذلك على الاقتصاد الجديد بوجه خاص. وعلى الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تكثف جهودها لتسهيل استخدام هذه البلدان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتوقف ذلك على اتخاذ مبادرات في ميدان التعليم فضلا عن توفر الموارد اللازمة.

لكن كيف يمكن للبلدان الفقيرة أن تلحق بركب التقدم الاقتصادي إذا ما كانت في الوقت نفسه نسبة الإصابة فيها بأمراض مروعة تفوق بكثير هذه النسبة في بلدان الشمال؟ وينبغي لنا جميعا أن تشكل مكافحة الانتشار المروع

لمرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب، لا سيما في أفريقيا، إحدى الأولويات العليا. وينبغي التركيز على الوقاية منه. وفي الوقت ذاته، يجب تحسين فرص الحصول على الأدوية وتكثيف البحوث للتوصل إلى لقاح. وفكرة البنك الدولي المشجعة بشأن إنشاء صندوق في المستقبل لشراء اللقاحات تستحق كل الدعم. وللشراكات الجديدة بين الحكومات والشركات أهمية بالغة على وجه الخصوص في مجال مكافحة مرض الإيدز.

وحفظ السلام يشكل ثاني أكبر مسألة لهذه الجمعية العامة. وإلى جانب تقرير الإبراهيمي أوضح الأمين العام الطريق الذي ينتظرنا. وينبغي النظر في التوصيات التي يتضمنها وتنفيذها في أسرع ما يمكن. وستضطلع ألمانيا بدورها. وبعثات حفظ السلام تحتاج إلى ولاية أقوى وكذلك إلى المزيد من الموظفين والمعدات. ومن الضروري أن تقوم الدول الأعضاء بما هو أكثر بكثير لكي تكفل على وجه السرعة انتداب قوات حسنة التدريب وضباط شرطة وخبراء مدنيين. وفي هذا الصدد، فإن متابعة تطوير مفهوم الشرطة إنما هو من بين أهم هذه المهام – وهو في الواقع ما علمتنا إياه الشهور والسنوات القليلة الماضية.

والحكومة الألمانية ستوفر التدريب للموظفين المدنيين العاملين في بعثات حفظ السلام، وستوفر قدرات مدنية لنظام الأمم المتحدة الاحتياطي. وفضلا عن ذلك، نعمل على وضع خطة لتدريب خبراء مدنيين لأغراض بعثات السلام، وهو ما سيوفر مجموعة من الموظفين المؤهلين الممكن وزعهم في وقت قصير.

إن الصراع داخل الدول هو الشكل السائد اليوم للصراعات. لذلك، ينبغي أن تتمثل المهمة الأساسية لحفظ السلام في التصدي للجذور الداخلية للصراعات. فبالإضافة إلى التركيز على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ينبغي أن تتركز جهودنا على النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قالت بحق إن انتهاكات حقوق الإنسان اليوم إنما هي حروب الغد.

وهناك مهام محددة عديدة مدرجة في جدول الأعمال. ومن الضروري أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن البروتوكولات المتصلة بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة، وبيع الأطفال، وبغاء الأطفال، والصور الإباحية للأطفال. ويجب النهوض بمساواة المرأة في كل المجالات. وأدعو كل الدول إلى التصديق بسرعة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وإلى إلغاء جميع القوانين التي تنص على التمييز ضد المرأة بحلول عام ٢٠٠٥. والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية المقرر عقده في عام ٢٠٠١، يجب أن يتطرق إلى هذه المسألة بشتى جوانبها. وإحساسا بمسؤوليتنا عن تاريخنا، تتخذ دولتنا ومجتمعنا موقفا صارما ضد كافة أشكال التطرف اليميني والعنصرية ومعاداة السامية سواء داخل بلدنا ذاتها أو في العالم.

وأطلب إلى جميع الدول أن تحترم حرمة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأن توقع وتصدق عليه لكي تتمكن المحكمة من بدء العمل قريبا. ولا يمكن أن يكون هناك أي استثناءات لنظام روما الأساسي.

وانتشار أسلحة الدمار الشامل ما زال يشكل أحد أكبر الأخطار التي يواجهها الجنس البشري. وقد تزايد خطر سباقات التسلح الإقليمية وبخاصة في جنوب آسيا. لذلك، فإن زيادة تطوير النظام الدولي لتحديد الأسلحة ما زالت تشكل إحدى المهام الأساسية للأمم المتحدة. وهذا سيتطلب تنفيذا صارما للنتائج التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإزاء هذه الخلفية نرحب بالغ الترحيب بالقرار الذي اتخذه الرئيس كلينتون بعدم تطوير نظام وطني دفاعي للقذائف في الوقت الراهن. فلا بد أن تظل معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية الأساس الذي يستند إليه في أية تدابير أخرى تتخذ في مجال نزع السلاح النووي.

ويجب وقف التخزين المفرط للأسلحة الصغيرة في البلدان الفقيرة. وعلينا بالتالي أن نفعل كل ما في وسعنا لتحقيق تقدم ملموس في مؤتمر الأمم المتحدة للأسلحة الخفيفة المقرر عقده في عام ٢٠٠١. وهذا ما يفترض مسبقا أن يتضمن كل الجوانب، بما فيها النقل القانوني للإنتاج والمخزونات.

وقد تبين أن التعاون الإقليمي وسيلة بالغة الفعالية لمنع نشوب الصراعات. ويمكن للأمم المتحدة أن تفعل الكثير للمساعدة في هذا الشأن. واسمحوا لي أن أذكر منطقتين يشكل إحراز تقدم فيهما أمرا ملحا على وجه الخصوص. إن المثلث بين آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط مليء بالعوامل المزعزة للاستقرار – النفط، والأصولية الدينية، والإرهاب، والمخدرات، وسباق التسلح النووي – وتهدد هذه المنطقة بأن تصبح منطقة الأزمات في القرن القادم. ويمكن لعملية إقليمية شاملة جديدة تقام على غرار نموذج هلسنكي وتدعم التعاون بدلا من المواجهة، أن تضطلع بدور هام في مجال استتباب الاستقرار. وألمانيا على استعداد للمشاركة في هذه العملية.

وفي أفريقيا، ازدادت النهج الإقليمية أهمية. بيد أنه من المؤسف بصفة عامة أن الوقت ما زال مبكرا لنتكلم عن هياكل فعالة لحفظ السلام. ومن المؤسف أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لحسم الصراعين في الكونغو وسيراليون لم تؤد إلى انفراج حتى الآن. وفي الصراع الدائر بين إثيوبيا وإريتريا، نأمل أن يتوطد وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه أخيرا، وأن تدعم الأطراف في الصراع بشكل كامل بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

من المرجح أن تصبح المسألة الثالثة، وهي حماية بيئتنا الطبيعية، القضية الحاسمة التي تؤثر على كوكبنا. وخلال القرن العشرين، وصل تعداد سكان العالم إلى أربعة أضعاف ما كان عليه، في حين أن استهلاك الطاقة والمواد الخام زاد إلى عشرة أضعاف، ويجب أن نضع حدا لتبديد الموارد الطبيعية وأن تتحول إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة في أقرب وقت ممكن. ولا يمكن أن يتعلق هذا الأمر بالدول الصناعية دون غيرها. فنحن نرى في هذا الوقت بالذات كيف تشكل أسعار النفط العالية عبئا على البلدان الفقيرة على وجه الخصوص. وإنه لمن مصلحة جميع الدول أن تنتقل من عصر النفط إلى عصر الهيدروجين في أقرب وقت ممكن. وأهم شيء الآن هو أن نتغلب أخيرا على الجمود في مفاوضات حماية البيئة، وأن نكفل تنفيذ بروتوكول كيوتو في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٢، أي بعد ١٠ سنوات من قمة ريو.

والهندسة الوراثية، وهي من بين القضايا الأخرى ذات الأهمية الأساسية بالنسبة إلى الإنسان، لن يمكن التحكم فيها إلا في إطار توافق عالمي في الآراء. فمن الممكن أن تحدث الهندسة الوراثية ثورة في مجالي الطب والزراعة. وهي في الوقت ذاته تثير أسئلة بشأن الأخلاقيات وحقوق الإنسان أكثر من أية تكنولوجيا أخرى. أفلسنا في حاجة إلى قواعد واضحة وملزمة للتعامل مع هذه التكنولوجيا الجديدة البالغة القوة؟ لِمَ لا ننظر على نحو جاد من ضمن الأمم المتحدة في عقد اتفاقية بموجب القانون الدولي تدعم بشكل مجد الهندسة الوراثية وتضمن حرية القيام ببحوث ونتائج هذه البحوث وتقوم في الوقت ذاته بتحديد الأساس الأخلاقي الذي تستند إليه وبضمان الوقاية من إساءة استخدامها؟

إن إعلان الألفية يشير إلى الطريق الذي ينتظرنا. بيد أن ما الفائدة إذا ما سمح عدد متزايد من الأعضاء بأن تتم معالجة المشاكل الحقيقية في العالم والبت فيها في مكان آخر؛ فإذا لم تنجح في تكييف الأمم المتحدة لكي تتصدى لتحديات القرن الحادي والعشرين، وفي تحديثها بشكل كامل، فإنها ستهمش وهو ما سيترتب عليه آثار مدمرة على السلم والتنمية وحقوق الإنسان والبيئة والتقدم الاجتماعي. وسوف نخسر جميعا، أغنيا وفقراء.

وهكذا يجب علينا أن نحشد القوة لكي ننفذ بحزم إعلان الألفية. ونحن بحاجة إلى منظمة عالمية تكون قوية، ويجب أن نستفيد من مواردها النادرة بصورة فعّالة. وثمة شرط مسبق لهذا هو أن توضع الأمم المتحدة بصورة نهائية على قاعدة مالية متينة. وقد تقدمت ألمانيا مع شركائها الأوروبيين بمقترحات لجدول أنصبة أكثر عدلا وتوازنا ويجب أن يستمر على أساس قدرة الدول الأعضاء على السداد.

ولم يعد مجلس الأمن يعكس الواقع السياسي لعالمنا في فجر الألفية الجديدة. ونحن نشارك الأمين العام رأيه القائل إنه يجب أن يصبح هذا الجهاز التوجيهي المركزي للمجتمع الدولي أكثر تمثيلا، وشرعية، وفعالية، ويضم أيضا البلدان النامية. وفي الأسبوع الماضي أكد مجددا المستشار شرودر رغبة المانيا في تحمل مسؤولية أكبر في هذا الصدد. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشكر صديقي وزميلي روبين كوك على اللغة الواضحة التي استخدمها أمام الجمعية العامة قبل دقائق قليلة.

ويجب على الجمعية العامة هيكلة أعمالها ومناقشة المشاكل العالمية بطريقة أكثر تركيزا وتحديد مسارات العمل. ويجب الاستفادة بصورة أفضل من القدرات التزامنية بين منظمات الأمم المتحدة، على سبيل المثال في الميدان البيئي، وتجميع الموارد على نطاق أوسع عن طريق إدماج المنظمات.

وسوف يضطلع إصلاح الأمم المتحدة بدور حساس في ضمان أن يكون القرن الحادي والعشرون أكثر أمنا وعدلا من القرن العشرين. واسمحوا لي بأن أختتم كلامي باقتباس من تقرير الأمين العام بشأن الألفية:

”ما من تحول في الطريقة التي نفكر أو نتصرف بها أهم مما يلي: أن يكون البشر محور كل ما نفعله: وعندما يبدأ تحقيق ذلك، سنعرف أن العولمة أصبحت بالفعل شاملة للجميع، وتتيح لكل فرد الاستفادة من فرصها.“ (A/54/2000، الفقرة ١٦)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية.

السيد فاروق الشرع (تكلم بالعربية):يطيب لي أن أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة. وإني لعلى ثقة بأن المناصب التي تقلدتموها في بلدكم والاحترام الدولي الذي تتمتعون به سيسهلان مهمتكم في قيادة أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وإيصالها إلى أهدافها المنشودة. كما أعبر عن تقديرنا لوزير خارجية ناميبيا على الجهود التي بذلها لإنجاح أعمال الدورة السابقة دون أن يفوتني بهذه المناسبة توجيه الشكر الجزيل للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على ما يبذله من جهد للحفاظ على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وعلى دوره المتميز الذي لعبه في بلورة فكرة انعقاد قمة الألفية الأسبوع الماضي، وهو الحدث غير العادي في تاريخ الأمم المتحدة.

لقد أكد الإعلان التاريخي الصادر عن قمة الألفية بوضوح لا لبس فيه على التزام جميع رؤساء دول

وحكومات العالم بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد بأن عدم وجود فارق جوهري بين الميثاق والإعلان هو إنجاز هام بحد ذاته. ومع أن هذا الإعلان التاريخي الذي صدر عن قمة الألفية يمكن اعتباره تجديدا للثقة، بشكل أو بآخر، بميثاق الأمم المتحدة، خاصة وأن العالم قد شهد في العقد الأخير أعظم التغيرات وأخطر التحديات، فإن النتيجة الأولى المستخلصة الآن تؤكد أن المبادئ والأهداف التي تتبناها الأمم والشعوب لا تتغير كثيرا بتغير الزمان والمكان. وسيكون من الخطأ التقليل من أهمية هذه النتيجة ومغزاها في تاريخ الأمم المتحدة. إذ لم يوقف إنهاء الحرب الباردة أمم وشعوب العالم عن استنكار وإدانة جرائم العدوان والتطهير العرقي والاحتلال الأجنبي والقهر والتطرف والظلم والفساد والعنصرية وازدواجية المعايير. ولم يثنها ذلك عن استخدام قاموس من الكلمات التي تستحق الإشادة والثناء كالحرية والسلام والمساواة والتضامن والتسامح وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

وإنه لمن حسن حظ دول العالم الثالث والدول الفقيرة أنها تضم شعوبا كبيرة وتملك تراثا عظيما وموارد طبيعية غزيرة تشكل شبكة أمان لبلدانها بحيث استطاعت المساهمة في الحفاظ على مبادئ وأهداف الأمم المتحدة لدى صياغة إعلان قمة الألفية. وهذا يوضح لنا لماذا لا نرى ما يشير إلى ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، لا في إعلان قمة الألفية ولا في أي وثيقة رسمية أخرى، ولا نلمسه إلا في الممارسة فقط، حيث تبدو القوة الغاشمة أحيانا هي التي لها اليد العليا في الساحة الدولية.

إن تعزيز دور الأمم المتحدة كان الموضوع الأساسي في أعمال مؤتمر القمة. وسيتجلى هذا التعزيز أكثر ما يتجلى في إصلاح وتوسيع مجلس الأمن الذي تنظر إليه كافة الدول الأعضاء بأهمية بالغة. وإن عملية الإصلاح يجب أن تتم من خلال توسيع مجلس الأمن وإعطاء تمثيل جغرافي عادل ومنصف، ومن خلال الاستغناء التدريجي عن حق النقض الذي يتناقض مع مفهوم الديمقراطية، وخصوصا عندما يكون الهدف من استخدامه تعطيل العملية الديمقراطية في مجلس الأمن لا أقل ولا أكثر.

لقد ساهمت عمليات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في ايجاد شروط مناسبة لوقف تدهور الأوضاع الأمنية في عدد كبير من مناطق العالم. وطيلة السنوات الماضية قدمت الجمهورية العربية السورية من جانبها كل ما يضمن أمن وسلامة عناصر عمليات حفظ السلام وإنجاح قيامها بمهامهما وتنفيذ ولايتها. لكن عمليات حفظ السلام يجب أن تكون محددة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية، ويترتب على مجلس الأمن أن يعمل لتنفيذ القرارات التي اعتمدها بحيث لا تتحول عمليات حفظ السلام إلى عمليات فرض الأمر الواقع الذي يجعل السلام الحقيقي هدفا بعيد المنال.

منذ عشر سنوات وعملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد تفقد، سنة بعد سنة، ويوما بعد يوم، زخمها ودافعها وبوصلتها. كما أن مجلس الأمن الذي يملك السلطة والشرعية الدولية والمؤتمن على تنفيذ قراراته، مغيب وشاهد صامت على وصول عملية السلام في الشرق الأوسط إلى طريق مسدود.

ومن الواضح لجميع المعنيين بالسلام داخل منطقتنا وخارجها، أن استمرار إسرائيل باحتلالها للأراضي العربية، المغلف تارة بحاجتها النفسية للأمن، وتارة أخرى بأساطير خرافية، هو العقبة الرئيسية في طريق السلام. لقد أدت هذه الادعاءات الباطلة. والتي لا حل لها في الواقع المعاش، إلى تحويل عملية السلام إلى عملية تفاوض بلا نهاية ومن دون أفق.

ومهما يكون من أمر فإن التفاوض الجاد والمدروس الذي مارسته سوريا قد أثبت للمجتمع الدولي عامة وللعرب خاصة أمرين إثنين: الأول، هو أن إسرائيل غير راغبة ولا جادة بتحقيق السلام العادل والشامل وفق قرارات الأمم المتحدة. والأمر الثاني هو أن من حق سوريا استعادة كامل الجولان إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ دون مساومة أو تفريط.

ونضيف حقيقة أخرى يعرفها العدو قبل الصديق، وهي أن سوريا التي دعمت دون تحفظ كل حق عربي أو فلسطيني خلال جميع مراحل محادثات السلام، لم تتخذ هذه المواقف إحراجا لأحد أو للتفاوض نيابة عن أحد، وإنما كانت ولا تزال، ولأسباب مبدئية، متمسكة بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. وانطلاقا من ذلك اتخذت سوريا موقفها الواضح والحازم في اجتماع لجنة القدس الذي عقد في المغرب أواخر الشهر الماضي، دعما لحق العرب والمسلمين في استعادة السيادة الفلسطينية الكاملة وغير المنقوصة على القدس الشريف.

إن العرب أمة عريقة في التاريخ، والتسامح الديني بالنسبة لهم مسألة لا جدال فيها. لكن التسامح شيء والتنازل عن الحقوق شيء آخر. وإن الأرض والسيادة هما قضية كرامة وطنية وقومية لا يمكن التفريط في أي منهما.

لقد اعتبرت جميع دول العالم في قمة الألفية أننا نعيش اليوم في عنصر القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية وحقوق الإنسان، وليس في عصر شريعة الغاب والادعاءات الدينية الباطلة لتبرير اغتصاب أراضي الغير بالقوة. إن هذا يتطلب من المجتمع الدولي، ومن الأمم المتحدة، أن تتخذ مواقف أكثر حزما وصلابة وعدم انتقائية في الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وفي إلزام إسرائيل باحترام الشرعية الدولية والمواثيق الدولية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

لقد حقق الشعب اللبناني الشقيق إنجازا تاريخيا بفضل تلاحم الدولة والشعب في لبنان مع المقاومة الباسلة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد وقفت سوريا بصلابة إلى جانب لبنان لتحقيق تنفيذ كامل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وسنبقى في سوريا نقف مع لبنان وندعمه في قضاياه الوطنية كآفة، وخاصة فيما يتعلق باستعادة كامل ترابه الوطني وعودة أسراه المعتقلين في السجون الإسرائيلية. وبهذا الصدد نحث الدول المانحة على الوفاء بالتزاماتها لمساعدة لبنان على إعادة إعمار ما دمرته إسرائيل، وخاصة طيلة فترة احتلالها للجنوب اللبناني.

ومن على هذا المنبر الدولي تود سوريا أن تؤكد من جديد حرصها الشديد على وحدة وسلامة الأراضي العراقية، وتدعو إلى رفع المعاناة عن العراق وإنهاء العقوبات الاقتصادية التي لم يدفع ثمنها إلا الشعب العراقي. كما نؤكد معارضتنا لأية إجراءات تتخذ ضده خارج قرارات الأمم المتحدة لكي تبقى لهذه القرارات المصداقية اللازمة لتطبيقها.

كما نرى أنه لا بد من إيجاد حل عادل للقضية الإنسانية المتعلقة بالأسرى الكويتيين وغيرهم في إطار عملي متفق عليه بصورة أساسية بين الطرفين الكويتي والعراقي، حتى لا يبقى الحديث عن موضوع الأسرى والمفقودين من دون أفق سياسي وإنساني يساعد على الوصول إلى هذا الحل.

كما تواصل سوريا دعوتها مجلس الأمن إلى الرفع الفوري والنهائي للعقوبات ضد ليبيا، بعد أن قامت ليبيا بالإيفاء بكافة التزاماتها بما تطلبته قرارات مجلس الأمن، ونؤكد على مساندتنا الكاملة للمطالب الليبية.

ونظرا للعلاقات الأخوية التي تربط سوريا بدولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإننا نناشد البلدين الجارين إجراء محادثات بينهما لحل النزاع حول الجزر الثلاث بالطرق السلمية وعلى قاعدة حسن الجوار والاحترام المتبادل. وترى سوريا أن إنشاء اللجنة الثلاثية الخاصة بالسعي لتنقية الأجواء والتمهيد لمفاوضات مباشرة بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، يشكل بادرة عملية نأمل أن تصل إلى أهدافها المرضية للطرفين.

ونود أن نعبر عن ترحيبنا بما توصل إليه ممثلو الشعب الصومالي بتشكيل البرلمان الصومالي المؤقت وانتخاب السيد عبد القاسم صلاد حسين رئيسا لجمهورية الصومال الديمقراطية واعتبار هذين الإنجازين الركيزتين الأساسيتين لاستعادة مؤسسات الدولة الصومالية. وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لتقديم المساعدات الفورية الكفيلة بتمكين الصومال من النهوض بمهام إعادة البناء والإعمار.

إن استمرار الوضع المأساوي في أفغانستان مبعث قلق بالغ لنا، ولدينا القناعة بأن المشكلة الأفغانية لا يمكن أن تحل إلا عن طريق وقف القتال، والدخول في مفاوضات تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإيجاد تسوية سياسية دائمة ومقبولة تحقق الأمن والاستقرار للشعب الأفغاني. وترى دول عربية وإسلامية عديدة أن مواصلة الاقتتال العبثي في أفغانستان قد تؤدي إلى تقويض مفهوم الدولة هناك وتدمر ما بقي من تراثها ومعالمها التاريخية.

إن سوريا تعبر عن ترحيبها بالمباحثات التي عقدت على أعلى المستويات في بيونغ يانغ في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وتعبر عن الأمل في أن يساهم هذا التقارب الذي تم بين الكوريين في التوصل إلى ما يصبو إليه الشعب الكوري في إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية بالطرق السلمية.

لقد كان هناك إجماع في الكلمات التي ألقيت أثناء مؤتمر قمة الألفية، وفي الإعلان الصادر عنه، على بذل كل الجهود لتخليص البشرية من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية التي يعيش فيها أكثر من بليون إنسان، والالتزام بحق أساسي من حقوق الإنسان والدول في التنمية. ونرى أن هذا يتطلب إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يكون عادلا ومنصفا وديمقراطيا، وإيجاد نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والعدل والإنصاف، وعدم التمييز، والاستجابة الأمثل لحل مشاكل التنمية، وخاصة في القارة الأفريقية، ويكفل إعطاء معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية، وتيسير الاستثمار ونقل التكنولوجيا والمعرفة، ومشاركة الجنوب مشاركة كاملة وفعالة، وعلى قدم المساواة في اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي. إن هذه المطالب، وإن بدت بعيدة عن الواقع، إلا أنها في المحصلة النهائية تخدم جميع الأطراف والدول، فقيرها وغنيها، شمالها وجنوبها.

كنا نتمنى جميعا لو أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط قد تحقق مع بداية القرن الحادي والعشرين ومع بداية الألفية الجديدة. إلا أننا مع ذلك متفائلون بالمستقبل. وسيظل هذا السلام خيارنا الاستراتيجي وخيار الشعوب المتطلعة إلى غد مشرق يعمه السلام والأمن والازدهار للإنسان في كل مكان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما يرى الأعضاء، فقد حققنا تقدما طيبا هذا الصباح فيما يتعلق بإنجاز قائمة المتكلمين، وسيتبقى لدينا بعض الوقت. لذلك، فقد وافقت البوسنة والهرسك على أن تكون آخر متكلم في هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بريان كوين، وزير الخارجية في أيرلندا.

السيد كووين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): إن انتخابكم، سيدي الرئيس، رئيسا لجمعية الألفية هذه، اعتراف بتفانيكم لقضية السلام الدولي. وتشعر أيرلندا بامتنان خاص لإسهامكم البارز في اتفاق يوم الجمعة الحزينة الموقع في بلفاست في عام ١٩٩٨. ونحن على ثقة بأن ما أبديتموه من مؤهلات آنذاك سوف يساعدكم في إدارة عمل هذه الدورة.

كما أننا مدينون بالشكر لوزير خارجية ناميبيا ثيو – بن غوريراب، على قيادته الحكيمة لأعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. ويسعدنا أن نرحب بتوفالو عضوا جديدا في هذه المنظمة.

لقد أدلى زميلي فيدرين، وزير خارجية فرنسا، للتو ببيان أمام الجمعية باسم الاتحاد الأوروبي. وأيرلندا تؤيد بالكامل ما أدلى به من ملاحظات.

إن الإعلان الذي اعتمد في مؤتمر قمة الألفية التاريخي قد حدد أهدافا، ومبادئ، ومقاصد يجب أن نستلهمها في أعمال دورتنا هذه. وأيرلندا تلتزم كامل الالتزام بهذه المبادئ والأهداف، ونحن عازمون على العمل معكم بحماس بغية تحقيق نتائج ملموسة. وقد يشكك نقاد الأمم المتحدة في قدرتنا على تحقيق مثل هذه النتائج؛ ونحن عازمون على إثبات خطأ توقعاتهم هذه. ويتجاهل هؤلاء النقاد الإنجازات الهائلة التي حققتها المنظمة في الأعوام الأخيرة. فالإصلاحات الكبيرة في جميع جوانب أعمال هذه المنظمة قد أسفرت عن عملية أكثر كفاءة وتنظيما. وسنعمل مع الآخرين على تعزيز الأمم المتحدة حتى تفي بالتزاماتها المحددة في الإعلان – لضمان أن تكون أداة أكثر فعالية في السعي من أجل إحلال السلام وتحقيق التنمية، ومكافحة الفقر والجهل والمرض.

إن قضية السلام تتجاوز كل التحديات الأخرى. وسواء في الشرق الأوسط، أو غربي البلقان، أو أفريقيا، أو بالفعل في جزيرتنا أيرلندا، يجب بذل جهود دؤوبة لبناء سلام آمن ودائم. وقد علمتنا تجربتنا في أيرلندا أنه ما من مكافأة أكبر، ولا مهمة أصعب، ولا ارتياح أكبر من أن نبدأ بتضميد جراح التاريخ وإزالة آثار التعصب.

ولقد أقنعتنا جهودنا لبناء السلام بأن مثل هذه الجهود تحتاج إلى الدعم والتأييد الدوليين. كما تعلمنا أن التنمية الاقتصادية تمضي يدا بيد مع بناء مجتمع – يحدوه الأمل في مستقبله ويتعهد بالتغلب على مرارة الماضي. وهذه الخبرة هي التي تساعدنا في توجيه نهجنا لبناء السلام في العالم على نطاق أوسع. وهذه هي الخبرة ذاتها في بناء السلام والتنمية التي سننقلها إلى مداولات مجلس الأمن إذا ما انتخبنا لعضويته في الأسابيع المقبلة.

والأمن والتنمية متلازمان يرتبط كل منهما بالآخر. ولكن كثيرا ما نقف نحن في المجتمع الدولي على جانب الطريق كشاهد لا حول له، يتردد في الاشتراك، بينما يعاني الأبرياء. ونحن بحاجة إلى تعزيز قدرة المنظمة والتزامها للوفاء بولايتها. لذلك، أرحب ترحيبا قويا بممارسة الأمم المتحدة لسلطتها في تيمور الشرقية في العام الماضي، وفي سيراليون مؤخرا. ومن واجبنا كحكومات أن نعزز هذه السلطة.

وعلينا أن نعالج تلك القضايا التي تطيل أمد الصراع، حتى عندما تصبح الأسباب الجذرية غير واضحة. واسمحوا لي أن أضرب مثالين. أولا، ينبغي وقف التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى مناطق الصراع؛ وثانيا، ينبغي منع الاتجار بالسلع الثمينة، وخاصة الاتجار بما يسمى بـ ''الألماس الدموي''، الذي أدى إلى تفاقم الصراعات في أفريقيا. ولا بد من وضع جزاءات محددة الهدف والزمن للمساعدة في التصدي لهذا الخطر.

إن تعزيز دور الأمم المتحدة في حفظ السلام من الموضوعات ذات الأولوية في هذه الدورة. وبغية توسيع هذا الدور، فإننا نحث على تطوير نهج متكامل يشمل الوقاية، والتسوية، وبناء السلام بعد الصراع. وفي حين أن مجلس الأمن يتمتع بتفويض عالمي لصون السلم والأمن الدوليين في كل منطقة من مناطق العالم، فمن الصواب أن يولى اهتماما خاصا في هذه المرحلة لتعزيز السلام الدائم في أفريقيا. ولذلك، فإننا نرحب بعزم مجلس الأمن المعلن في مؤتمر قمة الألفية على ضمان أن يقوم بدور أكثر فعالية في هذه المهمة الملحة والضرورية.

وعمليات حفظ السلام هي في قلب إسهامات أيرلندا في الأمم المتحدة. ولما يناهز ٤٠ عاما، شاركنا بصورة مستمرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد عمل الأفراد الأيرلنديون تحت قيادة الأمم المتحدة في الشرق الأوسط، وأفريقيا، والأمريكتين، وآسيا وأوروبا. وإننا نشعر بالفخر للإسهامات التي قدمها جنودنا حفظة السلام في العديد من مناطق العالم. وفي الوقت ذاته، نأسف بشدة لأن ٨٢ من جنودنا الأيرلنديين قتلوا أثناء الخدمة في الأمم المتحدة. كما منيت دول أخرى أعضاء بخسائر بشرية، ولا يسعني إلا أن أعرب عن عميق أسفي إزاء الهجمة الوحشية التي تعرض لها العاملون في الأمم المتحدة في تيمور الغربية في الأسبوع الماضي، بالإضافة إلى الاعتداءات الأخيرة في سيراليون.

ونظرا لتجاربنا الطويلة، والمحبطة أحيانا، في ميدان حفظ السلام، ترحب أيرلندا بنشر تقرير الإبراهيمي. وفي ضوء هذه التجربة، سأركز تحديدا على جوانب ثلاثة.

أولا، يتوجب أن يكون لدى الأمم المتحدة من الموارد والقدرات ما يمكنها من القيام بعمليات مخطط لها تخطيطا جيدا وفعالة لدعم عمليات السلام. وينبغي أن تقدم الدول الأعضاء للأمين العام وموظفيه ما يحتاجونه لتمكينهم من القيام بهذه المهمة.

وثانيا، إذا ما كان للأمم المتحدة أن تنقذ أرواحا، فلا بد أن تكون قادرة على الانتشار إلى ميادين الصراع بسرعة. ويتطلب ذلك عملية صنع قرار سريعة.

وثالثا، تعتمد العمليات الفعالة على حفظة سلام مدربين تدريبا جيدا. ويجب أن يتخذ نهج أكثر تكاملا لتطوير تدريب ومعدات أفراد الأمم المتحدة العاملين في مجال حفظ السلام. ولقد قدم معهد التدريب التابع للأمم المتحدة في أيرلندا، هذا النوع من التدريب لأكثر من ١٧٠ ضابطا من ٤٠ بلدا، ونحن ننوي أن نعزز هذا الدور بالتعاون مع بلدان تفكر بنفس المنحى.

وتحقيقا لتلك الأغراض، سنسهم بنشاط في هذه الجمعية للمتابعة العاجلة للمقترحات التي قدمت.

وما زال للتقدم في مجال نزع السلاح أهمية حاسمة، سواء بالنسبة لصون السلم أو لتحقيق التنمية. وفي المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بذلت جميع الدول الأطراف جهودا ضخمة لكي تكفل نتيجة ناجحة. وهذا يصور الدور الحيوي للمعاهدة في التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وتؤكد النتيجة الفكرة الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار: وهي أن هذه الأسلحة لا تتيح ضمانات لإرساء السلام أو تحقيق الأمن. وتهديد البشرية الذي يشكله وجودها المستمر سيظل قائما إلى أن نتوصل إلى حظر عالمي وفعال لها.

وقد أجرت الدول الحائزة للأسلحة النووية تخفيضات كبيرة في ترساناتها، ونشعر بالارتياح لذلك. ولكن الاستراتيجيات الدفاعية القائمة على الأسلحة النووية لا تزال تتضمن إمكان استخدام هذه الأسلحة، بل استخدامها أولا. ومعاهدة عدم الانتشار ليست ميثاقا يكفل

احتفاظ أية دولة بالأسلحة النووية إلى الأبد. إنها تمثل التزاما واضحا بجعل نزع السلاح النووي واقعا. وفي المؤتمر الاستعراضي، اقترب أطراف معاهدة عدم الانتشار بعضهم من بعض في تفهمهم المشترك لما تتطلبه المعاهدة. وفي هذا الصدد، هناك أهمية أساسية للالتزام المطلق الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء التام على أسلحتها النووية.

ومع ذلك، ينبغي ألا نهدئ أنفسنا بالرضى عن اتفاق برنامج العمل الذي توصلنا إليه. فلدينا فرصة الآن لكي نبدأ بالقضاء التام على هذه الأسلحة. ويعتمد التقدم أساسا على العمل الذي تضطلع به الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. والدول التي تشترك في ترتيبات أمن تشمل أسلحة نووية تتحمل مسؤولية خاصة عن تقليل دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن. وتتشاطر جميع الدول المسؤولية عن تقدم المفاوضات حول التدابير اللازمة لكفالة عالم خال من الأسلحة النووية. وأيرلندا وشركاؤنا في تحالف جدول الأعمال الجديد مصممون، من ناحيتنا، على العمل النشط من أجل تحقيق هذا الهدف.

لقد أشرت من قبل إلى دور الأسلحة التقليدية في حالات الصراع. إن مقدار التخريب والمعاناة الذي تسببه الأسلحة الصغيرة فضلا عن الألغام الأرضية كبير جدا. وبالنسبة للألغام الأرضية على الأقل، بدأنا نرى نتائج إيجابية من تنفيذ اتفاقية أوتارا المعنية بحظر استعمال، وتكديس، وإنتاج، ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وكانت النتيجة العملية قيام حوالي ٥٠ دولة بتدمير أكثر من ٢٢ مليون لغم؛ وقد بلغ المنصرف على عمليات إزالة الألغام أكثر من الضعف، وجرى إنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح.

وفي العام القادم، تركز الأمم المتحدة على الأسلحة الصغيرة بعقد أول مؤتمر دولي يخصص لمعالجة هذه القضية. ويجب أن نضع أهدافا طموحة للمؤتمر، بحيث تكون لدينا قاعدة ننطلق منها لإلحاق الهزيمة بثقافة العنف التي يغذيها نشر تلك الأسلحة.

والسلام والتنمية ضروريان كل منهما للآخر. فبدون وجود سلام لا يمكن أن تتحقق التنمية. وفي غياب التنمية، يصعب صون السلام. وبدون وقف التهديد بالحرب، وانتهاك حقوق الإنسان، وحدوث المجاعات، لا يتحقق التقدم الإنساني الدائم. والقضاء على الفقر، وإمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم أمران حاسمان بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، نشهد اليوم تناقضا لم يسبق له مثيل بين ازدهار البلدان المتقدمة النمو وفقر البلدان التي تركت خلفا. ولكننا نشهد في نفس الوقت انخفاضا فعليا في مستويات المعونة التي يقدمها المجتمع الدولي للتنمية. ومن الواضح أنه يجب عكس مسار هذا الاتجاه.

وقد كان هدف الحكومات الأيرلندية منذ زمن بعيد أن تتماشى جهودنا في مجال التعاون من أجل التنمية مع نمونا الاقتصادي الوطني، وتفي بهدف الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي. وفي الأسبوع الماضي، اتخذت حكومتنا خطوة هامة إلى الأمام عندما أعلن زعيمنا الوطني بيرتي آهيرن، رئيس وزرائنا، لدى كلامه في مؤتمر قمة الألفية، عن التزام أيرلندا بالوفاء بهدف الأمم المتحدة، أي تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي بنهاية عام ٢٠٠٧، وبلوغ نسبة ٠,٤٥ في المائة بنهاية عام ٢٠٠٢. ومن الواضح أن هذا يمثل زيادة كبيرة في حجم المساعدة. والواقع أننا، بتحقيق أهدافنا، نتوقع زيادة المعونة التي تقدمها أيرلندا بمقدار أربعة أضعاف خلال السنوات السبع القادمة. وسيزيد ذلك زيادة كبيرة من قدرتنا على التأثير الحقيقي على حياة عدد من أفقر شعوب العالم. وميزانية المعونة التي نقدمها اختبار وتصوير في نفس الوقت لالتزامنا بالقيم والمبادئ الواردة في إعلان مؤتمر قمة الألفية. ولن نتوانى عن الاضطلاع بهذه المهمة التي

حددناها بأنفسنا بوصفنا بلدا، وهي أن نكون مثالا لكل من يمكنه أن يسهم بالمزيد.

وإذ نبدأ الألفية الجديدة، نواجه العديد من قضايا التنمية التي تتطلب الاهتمام الفوري. وينبغي لنا أن نبدأ بمعالجة مسألة تخفيف عبء الدين على نحو أكثر تماسكا. وتحتاج أكثر البلدان مديونية إلى أساس سليم للتوصل إلى مستويات مقبولة من النمو دون وجود دين يجهدها. ولا بد أن نعترف بأن العبء الملقى على عاتق هذه الدول لا يمكن تحمله في مواجهة تحديات التخفيف من حدة الفقر ومرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

والسرعة أمر أساسي في تحقيق نتائج مبادرة الدين المعززة إذا كان لها أن تحتفظ بمصداقيتها. وفضلا عن إسهام الاتحاد الأوروبي بما يقرب من بليون دولار، فقد أسهمت أيرلندا إسهاما ثنائيا بما يزيد عن ٤٠ مليون دولار في التخفيف من حدة الديون، رغم أننا من ناحية المبدأ لم نقدم قروضا على الإطلاق في شكل مساعدات إنمائية. ولهذا كانت معونتنا دائما في شكل منح، ولهذا كانت كل معونتنا الإنمائية غير مشروطة أيضا.

ويجب إعطاء الأولوية لإمكانية وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق على نحو أكبر. وبالتنفيذ المبكر لالتزام الاتحاد الأوروبي بمنح أقل البلدان نموا إمكانية الحصول على إعفاء جمركي وإعفاء من الأنصبة في سوقه بحلول عام ٢٠٠٥، نكون قد خطونا خطوة رئيسية في هذا الاتجاه.

ومن أضخم التحديات التي تواجهها التنمية فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وإذا كان لانتشار مرض الإيدز أن يتوقف، فإننا نحتاج إلى إرادة سياسية قوية لدى قيادات أكثر البلدان تضررا؛ ونحتاج إلى موارد دولية أكبر؛ ونحتاج إلى إمكانية أكبر للوصول إلى العقاقير الأساسية بأسعار يمكن تحملها؛ ونحتاج إلى المزيد من الأموال للأبحاث من أجل استحداث لقاحات. ومكافحة الإيدز جزء لا يتجزأ الآن من جميع أنشطة التنمية الأيرلندية، مع تمويل يخصص لكل من الوقاية والبحث عن لقاحات.

واحترام حقوق الإنسان مسألة جوهرية بالنسبة لصون السلم وتعزيز التنمية. وهو أساس جميع أنشطة الأمم المتحدة. فوضع أسلحة في أيدي الأطفال وإرسالهم إلى أماكن الصراع أمر يقوض صميم الحقوق الأساسية وبراءة الأطفال. وهذا عار لا يمكن السماح باستمراره. وقد جرى البدء بمعالجة هذه القضية من خلال البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وكانت أيرلندا من أول الموقعين عليه. ولكن ما زال هناك الكثير مما يجب الاضطلاع به.

وإنشاء محكمة جنائية دولية يتيح فرصة فريدة لكي يقدم إلى العدالة مرتكبو الجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي. وأيرلندا تتحرك بسرعة نحو التصديق على النظام الأساسي للمحكمة. والمحكمتان الجنائيتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا تبرهنان على مدى ضرورة ممارسة السلطان القضائي الدولي لكي يجري القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب حيث تظهر انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية.

والعنصرية، والتفرقة العنصرية، وكراهية الأجانب، والتعصب أمور تعشش في جميع مجتمعاتنا. والمؤتمر العالمي لعام ٢٠٠١ لمكافحة العنصرية والتفرقة العنصرية، وكراهية الأجانب والتعصب المتصل بها سيتيح فرصة لإيجاد رؤيا لمكافحة العنصرية وجميع أوجه التعصب في القرن القادم. وأشيد هنا بماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وزعيمنا الوطني، بيرتي آهيرن، ت د، رئيس وزراء، أسعده أن يكون من أول الموقعين على الإعلان المعنون ”التسامح والتنوع: رؤية للقرن الحادي والعشرين“،

والمعروض في مؤتمر قمة الألفية. وأعتقد أنه سيولد نهجا إيجابيا للمؤتمر العالمي.

وأعلم أن أصدقاءنا في المجتمع الدولي ما زالوا يتابعون باهتمام شديد تطورات عملية السلام في أيرلندا. والواقع أن حكومات دول أعضاء كثيرة قد اضطلعت بدور هام وملموس في أوجه النجاح التي أحرزناها إلى الآن. ولهذا، يسعدني بصفة خاصة أن أبلغكم بأنه في العام الماضي، وفي مواجهة صعوبات كثيرة، أحرزنا تقدما حقيقيا نحو التنفيذ الكامل لاتفاق الجمعة العظيمة.

والمؤسسات السياسية الجديدة قائمة وتعمل بصورة جيدة. ويوجد في أيرلندا لجنة تنفيذية من الوزراء تتألف من جميع أجزاء المجتمع – الذين لهم الحق في التمثيل بمن فيهم الوطنيون والنقابيون والجمهوريون – ويعمل الوزراء معا بصورة بناءة لتحسين نوعية الحياة لجميع أفراد الشعب. ويعمل المجلس الوزاري بين الشمال والجنوب، الذي يجمع معا وزراء من الولايتين القضائيتين في الجزيرة، على حد سواء، وهيئات التنفيذ التي يشرف عليها، من أجل تطوير طرق جديدة للعمل معا، وتحقيق فوائد ملموسة في مجالات الاهتمام المتبادل والمصالح المتبادلة. وفي المجلس البريطاني الأيرلندي، نقيم علاقات جديدة، بما في ذلك علاقات مع الإدارات المتطورة في اسكتلندا وويلز.

ونحن ملتزمون التزاما أكيدا بضمان أن ننفذ جميع الجوانب الأخرى من الاتفاق تنفيذا تاما.

وإصلاح الشرطة جزء حيوي من الإدارة الجديدة التي نحاول إنشاءها في أيرلندا الشمالية. وجميع الجهات في المجتمع المحلي تريد أن ترى جهازا فعالا للشرطة يخضع للمساءلة كي تمنحه ولاءها ويستطيع الشبان، أيا كانت خلفياتهم، الانضمام إليه. ولقد تضمن الاتفاق وعدا ببداية جديدة في هذا المجال، ونص تقرير باتن على طريقة تحقيق ذلك. ومن الأهمية الحاسمة الآن أن تضمن المقترحات التشريعية المعروضة حاليا على البرلمان في وستمانستر تلك النتيجة.

ويتضمن الاتفاق أيضا التزامات عديدة في مجال حقوق الإنسان، ونحن نعمل لضمان تنفيذ تلك الالتزامات. ولقد أنشأت حكومتي لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، خولت بولاية وقدرة على تخفيف العقوبات تتجاوز المعايير المحددة في مبادئ باريس. ونحن بصدد تعيين أعضائها. ونتطلع إلى أن تعمل اللجنة عن كثب مع نظيرتها في الشمال من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان في سائر أنحاء جزيرة أيرلندا.

ونحن بحاجة أيضا إلى إحراز تقدم مستمر نحو وضع ترتيبات أمنية وقضائية ملائمة في مجتمع سيصبح السلام فيه المعيار، وتحل مشكلة الأسلحة مرة وإلى الأبد. ولتحقيق هذه الغاية، خطونا خطوات واسعة في الأشهر الماضية.

إن مهمتنا في عملية السلام تتجاوز على الدوام مجرد إنشاء مجموعة من المؤسسات والترتيبات الجديدة، مع أنها ضرورية دون شك. ونحن نسعى لإيجاد بداية جديدة لمجتمع شهد انقساما عميقا، بداية جديدة يتم فيها التغلب على انقسامات الماضي. والمهمة التي قررت الحكومة الأيرلندية الاضطلاع بها تتمثل في العمل مع الآخرين في سلام وشراكة، واستلهاما بروح التسامح والاحترام المتبادلين، والقيام معا ببناء مستقبل أفضل لجميع أفراد الشعب في أيرلندا. ويقتضي هذا الأمر التحلي بالصبر والإصرار والمثابرة. ولا يزال يتعين القيام بالعمل الكثير.

وما فتئت حياة عدد كبير من أفراد الشعب عرضة لبلوى الطائفية والكراهية. ولا يزال يوجد أولئك الذين يحبذون تبني الانقسام والتراجع بدلا من التقدم بقضية المصالحة. وعلى كلا الجانبين لا تزال توجد مجموعات صغيرة من المنشقين الذين هم على استعداد لاستخدام العنف

لإفشال الاتفاق وإحباط الرغبات التي أعرب عنها الشعب بصورة ديمقراطية. ليس لديهم أي شيء يقدمونه، ولن يسمح لهم بإحراز النجاح.

وفي أيرلندا الشمالية يوجد كثير من الناس الذين لم يستفيدوا بعد من كامل المنافع التي يحققها التغيير وعودة الأمل والوضع الطبيعي لحياتهم. ولا يزال البعض يخامرهم الشك إزاء منافع الاتفاق. ولكن، ومن خلال العمل مع الحكومة البريطانية ومع ممثلي جميع الجهات في المجتمع المحلي، سوف نواصل بذل قصارى جهدنا لإقناعهم بأن الاتفاق لا يمثل المصالحة المتوازنة والشريفة فحسب، بل وأيضا الطريق الوحيد للمضي إلى الأمام.

وأسهم المجتمع الدولي إسهاما هاما في الإنجازات التي حققناها حتى الآن. وبدون دعم المجتمع الدولي وتشجيعه لنا لم يكن بوسعنا أن نحقق ما حققناه. وحينما بدأنا مسيرتنا نحو السلام، كنا نعلم أنها سوف تستغرق وقتا طويلا وعملا كثيرا حتى ينفذ الاتفاق تنفيذا كاملا. ولا نزال ملتزمين على نحو ثابت بهذه المهمة ونشعر بالرضا إزاء التقدم الكبير الذي أحرزناه ونستمد الشجاعة من الدعم المتواصل الذي يقدمه لنا المجتمع الدولي.

وفي سياق كلمتي، عرضت موقف حكومتي من القضايا الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة. ويمثل هذا النهج والالتزام سنعمل إذا انتُخبنا في مجلس الأمن. وترشح أيرلندا نفسها للانتخاب بعد ٢٠ سنة من الغياب عن مجلس الأمن. ونحن نقوم بذلك بصفتنا دولة صغيرة ساهمت بالفعل مساهمة كبيرة في أعمال هذه المنظمة. وإيمانا منا بمبادئ ومقاصد الميثاق، واجهنا إرثا من النزاعات والتخلف الإنمائي اتصف تاريخنا به وحاولنا التغلب عليه. وعضوية مجلس الأمن سوف تمكننا من تطبيق جميع الدروس التي استخلصناها من تجربتنا، فضلا عن التزامنا التام بالأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة أنّا لينده وزيرة خارجية السويد.

السيدة لينده (السويد) (تكلمت بالانكليزية): إن الإنسان الفرد يجب على الدوام أن يكون في جوهر عملنا. فالطلاب من بورما الذين يحاربون من أجل الديمقراطية، وضحايا العنف العرقي في كوسوفو، والنساء في أفغانستان المحرومات من حقهن في التعليم والمساواة، والأطفال الذين يموتون بسبب الأمراض التي يمكن الشفاء منها، والأشخاص الذين يحاولون مجرد أن يظلوا على قيد الحياة في حالة فقر مدقع – أولئك الأشخاص هم سبب أعمالنا. ولا تزال تلبية احتياجات الشعوب وتحقيق أمانيها هي نقطة البداية، وغرض ورؤيا منظمتنا.

ولكن الأمم المتحدة لن تكون إلا كما نريدها نحن الأعضاء فيها، أن تكون عليه. ودورة الجمعية العامة في هذه السنة توفر الفرصة لنا لإنعاش منظمتنا العالمية التي نحن في أمس الحاجة إليها، ولكنها عرضة للانتقاد في أغلب الأحيان. والتقرير الممتاز الذي قدمه الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين يوفر أساسا أكيدا لإيجاد أمم متحدة عصرية بصورة حقيقية – أمم متحدة ذات شرعية مصانة ومصداقية متزايدة، وتتصف بالمزيد من الكفاءة والأهمية العالمية المستمرة.

إن العولمة تفتح الأسواق لمن لديهم الموارد والأدوات للاستفادة منها. والعولمة توفر المعرفة والمعلومات لمن لديهم الأدوات والمهارات لاستخدام التكنولوجيا الجديدة. والعولمة تهيئ فرصا لتحسين حياة جميع الشعوب، ولكنها تؤدي أيضا إلى زيادة اتساع الثغرة بين أولئك الذين يستطيعون الاستفادة منها وأولئك الذين تخلفوا عن الركب.

وحماية الحقوق والقيم العالمية للإنسان التي لا يمكن تجزئتها هي المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الأمم

المتحدة في عصر يتحول إلى العولمة في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والاتصالات.

ويتعين على المجتمع العالمي أن يبذل قصارى جهده لإدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي. فالتضامن والمسؤولية من جميع البلدان هما أمران ضروريان من أجل تحقيق أهداف التنمية الدولية والمساهمة في تحسين مستويات المعيشة لجميع الشعوب. والتضامن والمسؤولية ضروريان في مكافحة أكبر تهديدين للتنمية وأمن البشرية في عصرنا وهما: الفقر وفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). ويتعين علينا أن نتخذ مجموعة واسعة من التدابير للتغلب على هذين التهديدين.

ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية المستدامة والمتزايدة تتسم بأهمية حيوية. واليوم ليس هناك سوى أربعة بلدان، والسويد أحدها، حققت هدف الأمم المتحدة وهو توفير نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي دخلها القومي للمساعدة الإنمائية.

لكننا يجب أن نبحث أيضا عن مصادر أخرى لتمويل التنمية في منظورها الأعم. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار أيضا الموارد المحلية، والتجارة، والتمويل الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية. وتريد السويد نهجا متكاملا للتنمية. ونحن نرحب بحقيقة أن الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات أخرى يعملون معا في التحضير للاجتماعات الرفيعة المستوى التي ستعقد في العام المقبل لبحث هذه القضايا.

ومن الممكن أن يكون بدء المفاوضات الجديدة في إطار منظمة التجارة العالمية إسهاما هاما في تحقيق النمو والتنمية. فلنعمل معا على جعل هذه المفاوضات تتحول حقا إلى جولة للتنمية. وقد سبق أن للدول التجارية الرئيسية أن التزمت بفتح أسواقها لمنتجات البلدان الأقل نموا. وآن الأوان الآن لتنفذ تلك الالتزامات.

لا يوجد أي تناقض بين التنمية واحترام حقوق الإنسان وعلى عكس ذلك، تستفيد التنمية من احترام حقوق الإنسان ومشاركة جميع المواطنين، بينما يشكل التمييز والظلم خطرين يهددان التنمية. وبالنسبة للنساء في العديد من بقاع العالم، يعني التمييز استبعادهن من المشاركة في الميادين الاقتصادية والسياسية، وبالتالي ضياع ما يمكن أن يساهمن به في هذه الميادين. وتشكل النساء ثلثي مجموع الأميين في العالم. ويعتبر العنف المترلي واقعا يوميا بالنسبة للملايين من النساء. وهذا لا يتفق مع القيم الأساسية لمجتمعنا الدولي، كما أنه يشكل عقبة كبرى تعوق التنمية المستدامة. ويوجد الأساس القانوني لإنهاء التمييز في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي الاتفاق الجديد الذي تم التوصل إليه في الدورة الاستثنائية التي عقدت في شهر حزيران/يونيه.

وبالنسبة للأطفال، ستتيح الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في العام المقبل فرصة ممتازة لوضع جدول أعمال عالمي ومحدد. وتشكل اتفاقية حقوق الطفل الأساس اللازم لجدول الأعمال هذا الذي يستهدف تخفيض معدل الوفيات بين الأمهات عند الولادة تخفيضا قويا، وزيادة فرص وصول الأطفال إلى المدارس الابتدائية، وتعزيز مشاركة الشباب في تشكيل مجتمعاتنا. ولا بد من إعطاء البنات نفس الحقوق والفرص المتاحة للبنين. لذلك، أرحب بمبادرة الأمين العام الجديدة لتعليم البنات على نطاق المنظومة كلها.

ومن المشاكل المتنامية في بلدان ومناطق كثيرة من العالم الاتجار بالبشر، لا سيما تعريض النساء والأطفال للاستغلال الجنسي والعمل القسري. وتتطلب هذه الأعمال

الإجرامية اهتمامنا الفوري وتقتضي رد فعل قويا من المجتمع الدولي. إننا نحتاج ونسعى بنشاط إلى تحقيق تعاون أوثق بين بلدان أوروبا وآسيا وغيرها من أجل اتخاذ تدابير قوية وفعالة لمكافحة هذا الانتهاك المروع لحقوق الإنسان.

ويقتضي احترام الكرامة الإنسانية إنهاء استخدام عقوبة الإعدام. فهذا الشكل الوحشي الذي لا يمكن إصلاحه من أشكال العقوبة لا مكان له في مجتمع عصري متحضر. وقد آن الأوان ليعترف المجتمع الدولي اعترافا كاملا بهذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان ويلغي عقوبة الإعدام.

ويؤدي ازدراء الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى تمهيد السبيل أمام نشوب الأزمات والصراعات. وتقترن السيادة الوطنية اقترانا راسخا بمسؤولية الحكومات عن حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. ومن واجب المجتمع الدولي، كما أنه من واجبنا نحن كقادة سياسيين، أن نعمل ونتحرك لمقاومة تعرض حقوق الإنسان وحرياته الأساسية للانتهاك. لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي عندما يعامل الناس بوحشية داخل حدود أوطانهم.

وفي العديد من الصراعات المسلحة، يستخدم الإرهاب المتعمد الموجه ضد المدنيين لإشاعة الخوف بينهم. وتعاني النساء من العنف والاغتصاب. ويحرم الأطفال من كرامتهم ومن طفولتهم البريئة عندما يُرغمون على الانخراط في الجندية. ويُسجن الرجال في معسكرات الاعتقال ويرغمون على الانحياز إلى طرف من الأطراف المتصارعة أو التعرض للقتل. وتدمر كل مظاهر الحياة مثلما تدمر الأسر، بينما يفلت مقترفو هذه الأعمال المشينة من العقاب في كثير من الأحيان. وتعد سيراليون مثالا على ذلك وكوسوفو مثالا آخر.

ومما لا شك فيه أن تعزيز القانون الدولي والقانون الإنساني يزيد من حماية الفرد. كما أنه يوجد الثقة بين الشعوب، لأنه يدلل على أن ثقافة الإفلات من العقاب لن يتسامح معها. وخير مثال على ذلك القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب التي ارتكبت أثناء الصراع في سيراليون.

ومن شأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية أن يعطينا عالما أكثر أمانا وعدلا. ويمكن وينبغي أن يحاكم الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم في حق الإنسانية وفقا للقانون الدولي عندما تكون المحاكم الوطنية عاجزة أو غير راغبة في القيام بذلك. وثمة حاجة قوية للقيام بعمل مشترك ومبكر لجعل المحكمة الجنائية الدولية جاهزة للعمل.

لقد شهد العام المنصرم اتجاها صادقا نحو استخلاص نتائج من الأخطاء السابقة، وهنا أود أن أهنئ الأمين العام على قيامه بالشروع في إجراء دراسات لإخفاقاتنا في البوسنة ورواندا. إن الدروس التي يمكن أن نتعلمها من التقارير المؤلمة عن المذابح التي ارتكبت في سربرينتسه وأعمال الإبادة الجماعية التي مورست في رواندا وكذلك أعمال الرعب الحمقاء التي شوهدت في تيمور الشرقية – هذه الدروس ينبغي الاستفادة منها بشكل بناء في المستقبل.

وينبغي ألا تستخدم السيادة الوطنية كذريعة لمنع الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الضرورية عندما تكون القيم الإنسانية الأساسية معرضة للخطر. وتتمثل مسؤوليتنا المشتركة في التأكد من أن الالتزامات المطلوبة سيتم التعهد بها وأن الموارد اللازمة لعمليات حفظ السلام ستكون متاحة عندما تقوم الحاجة إليها. وترحب حكومتي بحرارة بالتوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي، مثل التوصيات المتعلقة بالتمويل الأساسي اللازم لدعم عمليات حفظ السلام التي تدار من مقر الأمم المتحدة. وبتنفيذ التوصيات

العديدة الواردة في ذلك التقرير، ستعزز بشكل كبير قدرة الأمم المتحدة على العمل في هذا المجال.

إذا عجز مجلس الأمن عن العمل في حالة عاجلة بسبب استعمال حق النقض أو التهديد باستخدامه، فستتعرض مصداقيته وشرعيته إلى ضرر كبير. وينبغي ألا يكون اتخاذ الإجراءات اللازمة عرضة للإعاقة أو العرقلة من جراء استخدام حق النقض. وقد آن الأوان لكي يوافق الأعضاء الدائمون على إعلان وقف اختياري لاستخدام حق النقض.

وتحظى مصداقية مجلس الأمن باهتمام حيوي ليس من أعضاء المجلس وحدهم، بل من الدول الأعضاء كافة في الأمم المتحدة. وينبغي أن توجه كل الجهود صوب استخدام مجلس الأمن كمحفل للمفاوضات واتخاذ القرارات، بغية تفادي لا استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه، الذي لا ضرورة له، وإنما أيضا الإجراءات أحادية الجانب التي يتم بها الالتفاف حول المجلس. إن وجود أمم متحدة حديثة يقتضي وجود مجلس أمن يعبر عن واقع العلاقات الدولية المعاصرة. لذلك ينبغي توسيع مجلس الأمن بما يسمح بزيادة تمثيل البلدان، وخصوصا بلدان العالم النامي. وعلينا أيضا أن نكون مستعدين لإعادة النظر بشكل دوري في تكوين مجلس الأمن. إن ما يتعرض للخطر الآن هو الأهمية العالمية لمجلس الأمن في عالم يختلف اختلافا كبيرا عما كان عليه الحال في عام ١٩٤٥.

تبين التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية أن التوترات التي طال أمدها يمكن أيضا التصدي لها بالحنكة السياسية المستنيرة. إن غياب الصراع المسلح لا يعادل السلام الدائم. ومن الضروري معالجة الأسباب الجذرية للصراعات العنيفة وذلك ببناء الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا من خلال إزالة الحواجز التجارية وعبء الديون.

لا يوجد بديل آخر للأمم المتحدة في منع الصراعات، وفي إدارتها إذا لزم الأمر. إن الأمم المتحدة هي التي توفر الشرعية للإجراءات العالمية، إلا أنها لا يمكنها القيام وحدها بتلبية الاحتياجات والطلبات التي تنشأ في هذا المجال. ومن الممكن زيادة تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية. وترى السويد أن القدرة المدنية والعسكرية لإدارة الأزمات ومنع الصراعات التي يقوم الاتحاد الأوروبي بتطويرها الآن يمكن أن تستخدمها الأمم المتحدة في المستقبل. وسوف نواصل العمل من أجل تحقيق تعاون وثيق بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه الأمور أثناء رئاسة السويد للاتحاد الأوروبي في ربيع عام ٢٠٠١.

وخلال السنة الماضية، انصب تركيز مجلس الأمن على الإجراءات المبكرة وعلى الحاجة إلى التركيز على اتقاء الصراعات العنيفة. وتؤيد السويد بقوة هذه النقلة نحو تحديد واتخاذ التدابير المبكرة. ونحن على استعداد للعمل مع سائر البلدان لمؤازرة الأمين العام في استحداث استراتيجية شاملة لاتقاء الصراعات.

سيؤدي تحسين التفاعل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من هيئات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك استخدام بعثات تقصي الحقائق، إلى تيسير العمل المبكر. وتود السويد أن ترى إنشاء آلية دائمة لتقصي الحقائق توضع تحت تصرف الأمين العام، كجزء مكمل للبعثات الموفدة من مجلس الأمن. ومثل هذه الآلية يمكن الاستفادة منها في المراحل المبكرة من حالات الأزمات الآخذة في الظهور، دون تأخير لا مبرر له.

وينبغي أن يشكل استكشاف الصلة بين الديمقراطية واتقاء الصراعات العنيفة وتنمية هذه الصلة جانبا آخر من

جوانب استراتيجية الأمم المتحدة. فالديمقراطية توفر وسائل سلمية لإدارة الصراعات مع مراعاة المصالح المختلفة. وإشاعة الديمقراطية هي عملية ينبغي أن يكون إجراء الانتخابات فيها الخطوة الأولى فقط على طريق التزام دولي طويل الأمد. ويتطلب إرساء السلم والديمقراطية أكثر من إجراء انتخابات حرة ونزيهة، حتى وإن كانت تلك الانتخابات نقطة الانطلاق. وهناك ضرورة لصقل أداة الجزاءات حتى تصبح فعالة حقا. وقد أصبح لدينا دليل كاف الآن على أن الجزاءات الاقتصادية الشاملة أضرت في الغالب أكثر مما أفادت. وينبغي أن يكون المبدأ الإرشادي هنا ممارسة أقوى ضغط ممكن على صانعي القرارات، على ألا يُدخر جهد في نفس الوقت لتفادي آثارها السلبية على المدنيين. ولا بد أن يتألف أي نظام للجزاءات في المستقبل من تدابير واضحة قابلة للإنفاذ، موجهة لمعالجة العوامل التي تتسبب في الأزمات أو الصراعات وفي إذكائها. والسويد على استعداد للإسهام بنشاط في مناقشة الكيفية التي تجعل من هذه الأداة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة أكثر كفاءة.

ما برح النهوض بنزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تحديا أساسيا للأمم المتحدة ودولها الأعضاء. وتبعث النتائج التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، الذي عقد هذا العام، بعض الأمل في هذا الخصوص. فللمرة الأولى منذ سنوات عديدة تعتمد وثيقة تحظى بتوافق الآراء بشأن جدول أعمال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وللمرة الأولى على الإطلاق تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية، دون قيد أو شرط، بالقضاء التام على ترساناتها النووية. وللمرة الأولى، يُحدد عدد من الخطوات العملية حول كيفية العمل من أجل بلوغ ذلك الهدف.

إن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية لن يتحقق بين عشية وضحاها. كذلك لا ينبغي أن تتخذ هذه الخطوات في مستقبل بعيد أو تظل رهينة لتصور الدول للتوازن الاستراتيجي المناسب. ولا بد من إدامة قوة الدفع التي تحققت أثناء مؤتمر معاهدة عدم الانتشار. وستعمل البلدان التي يضمها تحالف جدول الأعمال الجديد على تنفيذ نتائج معاهدة عدم الانتشار. ويتعين على جميع الدول أن تتوقف فورا عن إنتاج الأسلحة النووية والمواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وعلى مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ الآن عمله لفرض حظر على هذه المواد. ولا ينبغي للصين والهند وباكستان أو أي دولة أخرى أن تعوق جهود المجتمع العالمي الرامية إلى الحيلولة دون إنتاج مزيد من الأسلحة النووية. وقد آن الأوان لإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونتوقع من جميع الدول أن ترتفع إلى مستوى التزاماتها.

وتدعو خطط الولايات المتحدة الرامية لإنشاء شبكة القذائف الدفاعية الوطنية إلى الشعور بالقلق. وفي عالم اليوم المتسم بالعولمة، يتعين علينا دوما أن نأخذ في الحسبان ما ستتركه قراراتنا من آثار على الصعيد العالمي. ويصعب تصور كيف أن تهديدا محتملا من جانب قلة من الدول يمكن مواجهته على النحو الأمثل بدرع من القذائف قد ينجح أو لا ينجح، مما قد يؤذن بخطر تجدد سباق التسلح، بما يحمله من تكلفة هائلة من حيث ضياع الموارد وخسارة الأمن البشري. لذلك كان إعلان الإدارة الأمريكية مؤخرا عن تأجيل قرارها الخاص بشبكة القذائف الدفاعية الوطنية جديرا بالترحيب. وثمة حاجة لبناء عالم أكثر أمنا على أساس من التعاون لا على أساس الفرقة والمجابهة. وتعد معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بالغة الحيوية للأمن العالمي ولا يجوز تعريضها للخطر.

ثمة سبب آخر يدعو إلى القلق الشديد وهو انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة دون ضوابط، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وسيوفر المؤتمر الدولي المعني بالاتجار

غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فرصة هامة للتصدي للمشكلة على نحو شامل. وينبغي أن يسفر المؤتمر عن خطة عمل عالمية محددة على الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي والصعيد الوطني.

الأمم المتحدة اليوم أشد قوة وأكثر رشاقة عنها منذ ثلاث سنوات عندما بدأ الأمين العام في برنامجه للإصلاح. ولكن ما زال يتعين القيام بالكثير من العمل فيما يتعلق بالتفاعل بين هيئات الأمم المتحدة الرئيسية على سبيل المثال. وينبغي أن نمنح الأمين العام سلطة كاملة ليمارس دوره القيادي، وإننا نؤيد اقتراحه بوضع جدول أعمال للجمعية العامة أكثر إيجازا وتركيزا، وإعادة هيكلة أعمال الجمعية. وهناك مشكلة أساسية أخرى يتعين على جمعية الألفية حسمها وهي التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية للأمم المتحدة ولعمليات حفظ السلام. وبينما يتحتم على جميع الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها كاملة وفي الوقت المحدد، ودون قيد أو شرط، فإن السويد ترى ضرورة إجراء استعراض للأنصبة المقررة للأمم المتحدة. ولكن الهدف من ذلك ينبغي أن يبقى على الدوام توزيع العبء المالي على الدول الأعضاء على نحو أكثر إنصافا، بما يتلاءم مع واقع عالم اليوم، على أن يكون المبدأ الإرشادي هو قدرة الدولة على الدفع.

ولا يجوز استخدام الأمم المتحدة كبش فداء عندما تكون المشكلة الحقيقية هي الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء أو ترددها في توفير الموارد اللازمة. وبالتالي فإن أي نداء يطالب باتخاذ قرارات ينبغي أن يتبعه التزام بتوفير الموظفين أو الوسائل المالية.

وباستطاعة الأمم المتحدة، بما لها من طابع عالمي وبما تتمتع به من شرعية أن تجعل الجنس البشري والأفراد أيضا يحسون بالفرق الذي تحدثه في حياتهم. وخلف المصطلح الذي كثر استخدامه وهو العولمة يوجد بلايين من البشر. وهم يتطلعون إلينا لكي نوفر لهم الأمل. ويتوقعون منا أن نتصرف على نحو مسؤول، وهم بحاجة إلى أن يروا نتائج ملموسة. إننا هنا لكي نمثلهم، في مهمة هدفها أن تصبح الأمم المتحدة حارسا حقيقيا للكرامة البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد جادرانكو بريلتش، وزير خارجية البوسنة والهرسك.

السيد بريلتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتقدم بأحر تهانئي إلى الرئيس بمناسبة انتخابه عن جدارة. كما أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لسعادة السيد ثيو – بن غوريراب لإخلاصه في أداء عمله، ولجهوده التي لا تكل، وتفانيه أثناء رئاسته الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

لقد أكدت قمة الألفية التي اختتمت قبل بضعة أيام فحسب مرة أخرى إيمان قادة العالم أجمعين بأننا لن نستطيع مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين إلا إذا عملنا معا مهتدين بروح وأهداف الآباء المؤسسين للأمم المتحدة وباحترام النظام المستقر للمبادئ والقواعد والمعايير التي تحكم العلاقات الدولية وباحترام القانون الدولي.

إن الأمم المتحدة، على الرغم من ضعفها ومن أوجه قصورها ونقص كفاءتها، وما تضيعه من فرص أحيانا، وهو ما لمسنا أثره جزئيا في بلدي، نجحت في صون الأمن العالمي، وفي احتواء شتى الصراعات المحلية والإقليمية، وفي الحفاظ على السلم، وتيسير العودة إلى الحياة الطبيعية. لقد أحرزت نجاحا في توفير الإغاثة والأمن لأقل الناس حظا. ومرة أخرى، عرف بلدي هذا الجانب من جوانب الأمم المتحدة أيضا. وفي هذا الصدد، ومرة أخرى نرحب بتقرير سريبرينيتسه وبتقرير الإبراهيمي الذي تلاه.

إذا كان كل هذا قد تحقق تقريبا في ظروف مواجهات الحرب الباردة، وفي مناخ يتسم بالريبة وفي قرن لم تحقق فيه الإنسانية أسمى أهدافها فحسب ولكنها انحدرت أيضا إلى الحضيض فينبغي ألا يكون هناك أدنى شك في أن الأمم المتحدة قادرة على الوفاء بمهامها الجديدة. وعندما أخاطب هذه الجمعية باسم البلد الذي يرتبط في ذاكرة الإنسانية باندلاع الحرب العالمية الأولى، وهو حدث كان بشيرا مبكرا للمأساة الشاملة للقرن العشرين، أود أن أعرب عن أملي في أن تكون البوسنة والهرسك في نهاية هذا القرن، وبعد جميع أهوال الحرب العالمية الثانية وبعد الصراعات المأساوية التي لا يمكن تصورها التي أعقبت انحلال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية قد تخلصت من حظها السيء بأن تكون في بؤرة هذه الزلازل التاريخية. وآمل أن تتمكن البوسنة والهرسك، برعاية الأمم المتحدة من اكتساب شهرة طيبة، عن طريق الانتعاش السريع والتقدم المؤاتي الطويل الأمد.

كانت الأمم المتحدة، عن طريق أنشطتها، عاملا مؤثرا في عمليات التطور في العالم وستظل كذلك. ويتعين عليها أن تتابع التغيرات السريعة والجذرية، وأن تعمل بالتالي على تعديل وإيجاد أفضل الوسائل لممارسة واجباتها ودورها. ولا شك أن إصلاح الأمم المتحدة قضية دقيقة جدا بيد أن تأجيل هذا الإصلاح والمناقشات التي لا نهاية لها، التي تكرس الأمر الواقع، قضية أكبر. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الأمور تجعلنا نتشكك في قدرة الأمم المتحدة على تحديث نفسها وإضفاء الطابع الديمقراطي على أدائها بغية تحسين قدرتها وفاعليتها. لقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن معظم المسائل الرئيسية الخاصة بإصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك زيادة عضويته، سواء في ذلك العضوية الدائمة أو غير الدائمة، حتى يتضمن تمثيل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ويوفر تمثيلا جغرافيا أكثر إنصافا للبلدان المختلفة.

وأعتقد أن اعتماد هذا الحد الأدنى من الإصلاحات الأساسية لمجلس الأمن، ومواصلة العمل بشأن المسائل الأخرى المتصلة، مثل موضوع حق النقض، سيولد مناخا مؤاتيا يؤثر على نحو إيجابي في أنشطة الأمم المتحدة وفي العلاقات فيما بين هذه الأنشطة.

في بياننا في الجمعية العامة في العام الماضي أعلن وفدنا أننا نود أن نصبح عضوا أكثر نشاطا في المجتمع الدولي وفي الأمم المتحدة بصفة أساسية وقلنا إننا عقدنا العزم على التحول من موقف متلقي الاهتمام ومحل الانشغال من جانب المنظمات والمحافل الدولية – وهو الموضع الذي وجدنا أنفسنا فيه لأسباب معروفة تقريبا – إلى موقف المساهم في الجهود الدولية. وحقيقة أننا في وضع نبحث فيه ضرورة وحتمية القيام بدور بناء وأكثر نشاطا وبالتالي أن نتحمل قدرا أكبر من المسؤولية، خير دليل على رغبتنا في تطبيع الحالة في بلادنا التي مزقتها الحرب منذ خمس سنوات فقط. لقد تم في عملية حفظ السلام في تيمور الشرقية إيفاد فريق صغير موحد قوامه ١٣ شرطيا من كلا الكيانين، يمثلون الطوائف الثلاث التي تتكون منها بلادنا، والتي كانت، منذ زمن قريب جدا تتقاتل فيما بينها. وبالإضافة إلى ذلك وبمساعدة وتأييد كبيرين من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تبذل الآن الجهود لتكوين وحدة مشتركة من العسكريين من كلا الكيانين وسترسل هذه الوحدة بعد تكوينها للعمل تحت راية الأمم المتحدة وفي بعثة حفظ السلام. وننظر بجدية في إمكانية ترشيح البوسنة والهرسك لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن بعد عام ٢٠١٠ وبهذه الطريقة نؤكد عزمنا على تحقيق الاستقرار وتطبيع الحياة في بلدنا ونؤكد بصفة خاصة التزامنا بتحقيق التنمية الاقتصادية والديمقراطية. ونثق في أن البوسنة والهرسك ستصبح خلال عشر سنوات من الآن عضوا في معظم الهيئات الهامة في الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أننا نتوخى الشجاعة في الإعراب عن استعدادنا لتحمل نصيب أكبر من المسؤولية كعضو في الأمم المتحدة وفي المنظمات الإقليمية الأخرى، إلا أننا ندرك تماما أننا لا نزال نحتاج إلى الوجود الدولي في البوسنة والهرسك ولا نزال نحتاج إلى المساعدة والدعم في تطبيع الحياة وفي إزالة آثار الحرب وإعداد أنفسنا للتنمية المستدامة ذاتيا، وللتقدم. ولا يزال تنفيذ اتفاق دايتون – باريس للسلام المحور الرئيسي لأنشطة السلطات في البوسنة والهرسك على جميع المستويات. كما أن تنفيذ هذا الاتفاق هو المحور الأولي للمجتمع الدولي وممثليه في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من أن اتفاق السلم غير كامل بطبيعة الحال فإن هذا لا يمكن أن يكون مبررا لعدم الالتزام بتنفيذه لأن التنفيذ المستمر لهذا الاتفاق يمكن أن يقربنا من النقطة التي سيكون فيها من الطبيعي ومن المحتوم أيضا أن نضع إطارا جديدا واتجاهات جديدة لتقدم البوسنة والهرسك صوب مستويات أعلى في التنمية وفي المعيشة. ومع هذا فإن ذلك لن يتيسر إلا إذا أصبحت المؤسسات العامة في البوسنة والهرسك مكانا وأداة لتحقيق المصالح والأهداف المشتركة للكيانين ولجميع الطوائف التي تتألف منها الأمة، بدلا من أن تكون سببا للإعاقة والمواجهات التي تضر كثيرا بالجميع وبصفة خاصة بالراغبين في العودة إلى ديارهم.

لقد أحرز في الإثني عشر شهرا الماضية تقدم ملموس في مجالات عديدة في البوسنة والهرسك، وهذا أمر مشجع يدل على أنه في ميادين كثيرة من الحياة، يمكن أن تتقدم الأمور بنجاح وعلى نحو أسرع، على الطريق صوب التقدم الضروري المطلوب.

إن عودة اللاجئين والمشردين داخليا لا تزال تحظى بالأولوية. فلا تزال هناك حالات يضطر فيها العائدون إلى الهروب من ديارهم التي أعادوا بنائها حديثا وذلك بسبب الاعتداءات الوحشية التي يواجهونها من جانب جيرانهم الذين ينتمون إلى أصول دينية أو عرقية أخرى. ولكن من المشجع في نفس الوقت أن كثيرين جدا من العائدين يلقون الترحيب من جيرانهم الذين يقدمون لهم المساعدة والدعم. وخلال الشهور الستة الأولى من هذا العام تم تسجيل عدد ممن يطلق عليهم اسم العائدين من الأقليات، يزيد ثلاث مرات على عدد الذين سُجلوا في نفس الفترة من العام الماضي. ومع ذلك يعتقد أن عدد العائدين أكبر من ذلك لأن التسجيل لم يشمل جميع العائدين أو لأن عملية التسجيل لم تستكمل تماما حتى الآن. وهناك تطور إيجابي آخر نلاحظه في حالات العودة يتمثل في أن معظم العائدين من الشباب أو من العائلات التي تضم أطفالا في سن الدراسة و لم يكن الحال كذلك في الماضي عندما كانت العودة قاصرة تقريبا على المسنين العائدين إلى ديارهم. وبطبيعة الحال، يمكن أن يكون هذا التقدم نتيجة لتحسن الظروف الأمنية وحرية التحرك وتوفر بنية أساسية أفضل إلى حد ما، وتقديم المساعدات وإصلاح المساكن والشقق وفوق كل ذلك نتيجة للإدراك المتزايد من جانب المواطنين في البوسنة والهرسك بأن حرمانهم من حقوقهم المقدسة في السكن وفي الحياة والأمن أمر وحشي وغير قانوني وغير إنساني.

لقد تزايدت حالات العودة على نحو كبير بسبب النجاح في تقديم مجرمي الحرب الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام إلى العدالة وبسبب زيادة المشاركة المستقلة والمعقولة والبنَّاءة من جانب وسائط الإعلام. ومع ذلك لا يمكن أن نجد بديلا لدور المجتمع الدولي في حقيقة ما سبق ذكره، وأشير بصفة خاصة إلى دور الممثل السامي ومجلس تنفيذ السلم وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة تثبيت الاستقرار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي هذا الصدد أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لأعضاء مجلس الأمن لدعوة الأعضاء الثلاثة لمجلس

الرئاسة في البوسنة والهرسك إلى نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لاتفاق دايتون – باريس للسلم. لقد أفضت تلك الدعوة إلى اعتماد إعلان نيويورك. وأدى تنفيذ أحكام هذا الإعلان إلى تحقيق إنجازات كبيرة كإنشاء دائرة الحدود التابعة للدولة وتكوين أمانة عامة لمجلس الرئاسة المشترك وإجراء تحسينات ترمي إلى تسهيل أداء هذه المؤسسة المشتركة وإعادة تشكيل مجلس الوزراء وتوسيعه وتوفير الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا. وكنشاط ذي صلة بتوفير الظروف اتخذت أيضا الخطوات الأولى في تنظيم الكفاح ضد الفساد.

إن قرار المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك بشأن تشكيل الأمم الثلاث في البوسنة والهرسك ستكون له عواقب بعيدة الأثر على كل التطورات في البوسنة والهرسك. وينبغي أن يقلل هذا القرار الفصل العنصري والديني، وحرمان المواطنين المنتمين إلى ما يسمى أمم الأقلية من حق الاقتراع. ومن بين الإنجازات المشجعة التي لها أثر إيجابي على تغيير المناخ العام في البوسنة والهرسك تجدر الإشارة إلى الإنجازات التي تحققت في مجال النظام القضائي. وتظهر هذه الإنجازات في الروح المهنية لدى القضاة والمدعين العامين وفي حداثتهم. وقد ضاقت مساحة الانتهاكات وعمت بيئة مؤاتية للسلوك التحكيمي ويجري القضاء على الإفلات من العقاب في حالات التحرش واضطهاد المواطنين المنتمين لما يسمى الأمم الأقلية، نتيجة لتشكيل شرطة متعددة الأعراق تضم المهنيين غير المتساهلين، وتشمل تدريب وتثقيف شباب الشرطة في أكاديميات الشرطة، وتكوين قوات شرطة تعبر عن الصورة الديمغرافية للسكان المحليين.

ومن دواعي سروري أن أبلغ الجمعية بأن جهودا كبيرة تُبذل في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات المدنية في البوسنة والهرسك، في جميع الميادين.

وفي غضون الإعداد للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العرقي وكره الأجانب والتصرفات المشابهة، سوف نرجو من الهيئات الحكومية والمحاكم وقوات الشرطة والمدارس والجامعات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية وزعمائها والأفراد المحترمين من شتى دروب الحياة، تحدي الداعين إلى ممارسة مختلف أشكال التمييز والتعصب والاعتداء على حقوق الإنسان والحريات وكرامة الإنسان.

نحن في البوسنة والهرسك ندرك أن معالجة عواقب الكساد في الحرب وبعد الحرب، وإزالة العقبات التي تعترض سرعة الاستقرار والتقدم، إنما تقع أساسا على عاتق القادة السياسيين المحليين.

وندرك كذلك أن مستقبل البوسنة والهرسك هو في اندماجها في المؤسسات الأوروبية وغير الأوروبية. ولذا قبلنا حلف الاستقرار لدول جنوب شرقي أوروبا على أنه إطار يوصل إلى التعاون الإقليمي والقضاء على الريبة وتعزيز الأوضاع الأمنية وتعويض الفرص الضائعة في مجالات حقوق الإنسان والتحرر الديمقراطي والتقدم الاقتصادي، وترحب البوسنة والهرسك ترحيبا خالصا بحلف الاستقرار باعتباره أهم مسعى إقليمي للآن، ونحن مقتنعون بأنه على الرغم من بطء الإنجاز في عدد من المشاريع ورغم بطء تدفق المساهمات إلينا، يظل هدفنا التوافق الكامل مع أهداف السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك. إن إنجاز هذه الأهداف سيضعنا على درب الاندماج السريع في مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ولا مراء إطلاقا في أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ينبغي أن تشارك في حلف الاستقرار، ولكننا نشترك في الرأي مع الذين يعلقون مشاركتها على شرط إحداث التغييرات الديمقراطية اللازمة في ذلك البلد. ونرى في الوقت نفسه ألا تظل بلدان المنطقة الأخرى رهينة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في سيرها على درب التكامل الأوروبي

الأطلسي. وفي هذا السياق نود أن نذكر بأنه لم تكن ثمة قائمة انتظار في المراحل الأولى من إنشاء الاتحاد الأوروبي بالنسبة لأعضاء الاتحاد الحاليين، و لم يكونوا يضطرون إلى النجاح في امتحانات تعقد في آن واحد. ففي تلك الحقبة من الزمن كان من الممكن أن تأتي قوائم الانتظار وإجراءات القبول بعواقب سلبية وأن تشجع قوى في المنطقة، ومن بينها بلدي، على الإصرار على استمرار حالة الفوضى والإقصاء.

في مطلع هذا العام كانت الحالة في جمهورية كرواتيا المجاورة قد تحسنت كثيرا بفوز المعارضة في الانتخابات، وقد حلت بالفعل عدة قضايا كانت تلقي بثقلها على العلاقات بين البلدين، وذلك لأن بعض القضايا عولجت في اجتماعات ثنائية على أعلى المستويات بعد الانتخابات مباشرة. فالتغيير جلب انتخابات أثرت إيجابيا أيضا على عودة اللاجئين رغم أن النتائج الأوضح في هذا المجال لا تزال منتظرة.

ومع هذا لم يحدث للأسف أي تحسن في العلاقات مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولا يزال هناك في هذه اللحظة شيء من عدم اليقين حول احتمال حدوث التحسن. ومن المؤكد أنه لولا التغييرات الديمقراطية في صربيا لما كان من الممكن أن تقام علاقات دبلوماسية كاملة بين البوسنة والهرسك، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فالتغييرات الديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تؤثر إيجابيا بالتأكيد على العلاقات الداخلية بين كياني البوسنة والهرسك، وعلى مجمل العلاقات في المنطقة. وأدت التغييرات الديمقراطية في جوار البوسنة والهرسك إلى القضاء المبرم على تدفق عناصر زعزعة الاستقرار وعناصر الأزمات المصدرة. ولقد أشرت من قبل إلى المثل الإيجابي للتغييرات في كرواتيا.

وعلينا نحن، في البوسنة والهرسك، أن نستجمع شجاعتنا وقوتنا لمواجهة الواقع واختيار المسار والاتجاه اللذين يقودانا سريعا نحو إنجازات تعوض المعاناة والحرمان والفرص الضائعة على مدى عقد كامل. ونود أن نعتمد في عملية اتخاذ هذا الخيار الواضح والرشيد على دعم بلا تحفظ من المجتمع الدولي والمبادرة في هذا المضمار خير من التأخير. ولا بد لنا من القول إن هذا التكامل متخلف كثيرا عن موعده وليس أمامنا وقت طويل كي نضيعه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.